

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦٨٥

الثلاثاء، ٣ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايونوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبر مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد يوشيكواوا

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

الرعاية الصحية في النزاع المسلح

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1612474 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس: بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر أيار/مايو، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد نيابة عن المجلس، بسعادة السفير ليو جيي، الممثل الدائم للصين، على رئاسته للمجلس في شهر نيسان/أبريل. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير ليو ووفد بلده على ما أبدوه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

الرعاية الصحية في النزاع المسلح

الرئيس: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، الأردن، إريتريا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بولندا، بيلو، تايلند، تركيا، تونس، تونغ، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، الصومال، فانواتو، الفلبين، فنلندا، قبرص، قطر، كابو فيردى، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، المملكة العربية السعودية، ملديف، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، اليونان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية الآتية أسماؤهم: السيد بيتر مورير، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، والسيدة جوان ليو، الرئيس الدولي لمنظمة أطباء بلا حدود، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/380، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بولندا، بيلو، تايلند، تركيا، تونس، تونغ، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، الصومال، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فتزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، فنلندا، قبرص، قطر، كابو فيردى، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

في زمن الحرب. فمنذ بداية النزاع، وثقت منظمة "أطباء مناصرون لحقوق الإنسان" أكثر من ٣٦٠ هجوماً على قرابة ٢٥٠ منشأة طبية. وأكثر من ٧٣٠ من الموظفين الطبيين قتلوا. واليوم، فإن ما يقرب من نصف جميع المرافق الطبية في سوريا قد أغلقت أبوابها أو تعمل بشكل جزئي فحسب. والملايين من السوريين يفتقرون إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة.

وهناك نمط مشابه من التدمير المنهج للمرافق الصحية نراه واضحاً في اليمن. فقد أغلقت أكثر من ٦٠٠ من المرافق الطبية أبوابها بسبب الأضرار التي لحقت بها في النزاع ونقص الإمدادات والعاملين في المجال الطبي. وفي العام الماضي، تحققت الأمم المتحدة من ٥٩ هجوماً ضد ٣٤ مستشفى. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، أصابت الغارات الجوية لقوات التحالف مستشفى شيارا الذي يخدم حوالي ١٢٠.٠٠٠ شخص في محافظة صعدة. وفي أعقاب الهجوم، تردد أن النساء الحوامل أجبرن على أن يلدن في الكهوف عوضاً عن المجازفة بالسفر إلى حيث يوجد مستشفى. وفي قندوز، أفغانستان، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أدى القصف الذي شنته قوات الولايات المتحدة إلى تدمير مستشفى آخر تابع لمنظمة أطباء بلا حدود وقتل العشرات بينما أُحرق المرضى أحياء في أسرهم. وتتكرر تلك الأنماط في نزاعات أخرى، بما في ذلك في العراق وجنوب السودان، حيث يزيد العنف ضد الرعاية الصحية من الصعوبات التي تواجه النظم الصحية الهشة بالفعل.

وتلك الهجمات يجب أن تنتهي. فعندما ينتهي ما يسمى بالضربات ذات الدقة الجراحية إلى إصابة عنابر الجراحة، لا بد أن هناك خطأ فادحاً. وتبدو الشروح جوفاء بلا معنى بالنسبة للآباء الذين يقومون بدفن أطفالهم بينما توشك مجتمعاتهم المحلية على الانهيار. وفي أحيان كثيرة، لا تجد احتراماً للمرضى ولا حرمة لأولئك الذين يقدمون الرعاية. وفي كثير من الأحيان، لا يكون الاعتداء على المنشآت الصحية

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، فترويل (جمهورية - البوليغارية) مالايزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦).

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): بداية، أرحب بحضور السيد بيتر مورير، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، والسيدة جوان ليو، الرئيس الدولي لمنظمة أطباء بلا حدود. إن لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود من شركائنا الأساسيين، ويؤديان أدواراً فريدة وحيوية في مناطق النزاع والكوارث. ومن خلال قيادتهما هنا اليوم، أود أن أشكر كل العاملين في المنظمين وأثني على مهنيتهم وتفانيهم في خدمة من يتعرضون لخطر أو عسر في جميع أنحاء العالم.

في الأسبوع الماضي، أكد رئيس بعثة منظمة أطباء بلا حدود في حلب على إلحاح وأهمية جهود كالقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذ اليوم. وقال إن الهجوم "لم يستثن ركناً واحداً"، مضيفاً، "إن حلب باتت بالفعل مجرد هياكل لما كانت عليه في السابق؛ ويبدو أن منفذي الهجوم الأخير عاقدو العزم على القضاء حتى على تلك الهياكل". وكان يشير بذلك إلى غارة جوية، بكل المقاييس شنتها الحكومة السورية، دمرت مستشفى، ما أدى إلى مقتل ٢٠ شخصاً على الأقل، بينهم ثلاثة أطفال وطبيب الأطفال الوحيد في المنطقة، الدكتور محمد وسيم معز. مع ذلك، لم يكن ذلك العمل المروع إلا أحدث الحلقات في سلسلة هجمات على مرافق الرعاية الصحية في سوريا

وتزايد انعدام الأمن في مجال الخدمات الطبية يشكل جزءاً من اتجاه أوسع نطاقاً من التجاهل الصارخ للقانون الدولي في الصراعات المسلحة. ويعتمد أطراف الصراعات في جميع أنحاء العالم إلى تجاهل أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي كل يوم، يسقط مدنيون قتلى أو جرحى جراء عمليات متعمدة أو عشوائية. والبلدات والمدن المكتظة بالسكان تتعرض للغارات الجوية والقصف الشديد. وهناك الملايين من الناس الذين يفرون من ديارهم ليواجهوا مستقبلاً محفوفاً بالمخاطر وعدم اليقين. والإفلات من العقاب يضاعف من الجريمة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، الرئيس بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأنا أصدرنا بياناً مشتركاً يدعو الدول إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتمسك بالقانون الدولي والتصدي للمعاناة البشرية. وأنا أكرر تلك الدعوة هنا اليوم. وحتى الحروب لها قواعد؛ وقد آن الأوان لدعم هذه القواعد وإنفاذها. ولا ينبغي لأي حكومة أن تقف مكتوفة اليدين وتراقب تآكل الضمانات لحماية المدنيين في حالات الصراع. ويجب على المجتمع الدولي ألا يصبح فاقداً الإحساس أبداً حيال الانتهاكات الصارخة.

وسيكون التأكيد على إنسانيتنا المشتركة هو الموضوع الرئيسي في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المزمع عقده في اسطنبول بتاريخ ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو، وسوف يبرز أهمية هذا النوع الفريد من المناسبات وحسن توقيته. وإنني أشجع الدول الأعضاء على اغتنام فرصة انعقاد مؤتمر القمة لاتخاذ إجراءات ملموسة تدعم المعايير التي توفر الحماية للبشرية. إن عالمنا يواجه كوارث مذهلة من حيث الحجم والتعقيد. فثمة مائة وخمسة وعشرون مليون إنسان في حاجة إلى مساعدات إنسانية، وما لا يقل عن ٦٠ مليون إنسان أُجبروا على الفرار من ديارهم أو بلدانهم. ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني هو

والعاملين في المجال الطبي مجرد حادث منعزل أو عارض من تداعيات المعركة، بل هو الهدف المقصود للمقاتلين. وهذا أمر مخز وما له من مبرر. في سوريا، تقوم قوات الحكومة بتجريد القوافل الإنسانية من الإمدادات الطبية بصورة ممنهجة. في سوريا وأماكن أخرى، تفرض الحكومات إجراءات مرهقة من شأنها الحد من الحصول على الرعاية الصحية. هذا هو الخنق بالإجراءات الروتينية. هو عنف بالوسائل البيروقراطية وليس بقوة السلاح، ولكنه لا يقل تدميراً.

لنكن واضحين. إن الهجمات المتعمدة والمباشرة ضد المستشفيات ترقى إلى جرائم حرب. حرمان الأشخاص من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني. وكل الدول والأطراف في نزاع من غير الدول ملزمة بالالتزام الصارم باحترام وحماية أفراد الخدمات الطبية والمرافق والمركبات الطبية، فضلاً عن الجرحى والمرضى. يجب أن تسمح أطراف النزاع بالمرور السريع وبدون عراقيل للإغاثة الإنسانية المحايدة، بما في ذلك البعثات الطبية، وأن تيسر ذلك. تلك الالتزامات من صميم القانون الدولي الإنساني. ويجب ألا يكتفي هذا المجلس والدول الأعضاء كافة بإدانة تلك الهجمات وأن يفعلوا ما هو أكثر من ذلك. ولا بد من استخدام كل تأثير ممكن للضغط على الأطراف من أجل احترام التزاماتها. ولا بد من ممارسة الضغط من أجل مساءلة الجناة بالكامل.

إن القرار الذي اتخذته المجلس للتو يثبت عزم المجلس على تعزيز حماية الرعاية الصحية في حالات الصراع المسلح. ومن أجل الإنسانية، أحث جميع الدول الأعضاء والأطراف في الصراعات وسائر الجهات الفاعلة المعنية على الاستجابة لمطالب المجلس، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وإرساء الأطر القانونية المحلية التي تحمي المرافق الصحية والعاملين في المجال الطبي، وتدريب القوات المسلحة بحيث تدرك التزاماتها، ومقاضاة المسؤولين عن هذه الاعتداءات والانتهاكات الأخرى.

ازدادت صعوبة الحصول على هذا العلاج، لأن الأماكن والأشخاص القلائل الذين بإمكانهم تقديم المساعدة يتعرضون للهجمات.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تقديم إحاطة إعلامية أمام المجلس بشأن هذه المسألة الهامة. كما أشكر الأمين العام على كلماته الرقيقة في بداية هذه الجلسة، وكذلك على طيب الشراكة والصداقة التي كانت قائمة بيننا طوال السنة بينما كنا نتصدى للتحديات، من قبيل التحدي الذي نعكف على مناقشته اليوم.

لقد وجدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المرضى والعاملين الصحيين والمرافق ووسائل النقل الطبية تعرضوا لهجمات بلغت ٤٠٠ ٢ هجوم في ١١ بلدا من البلدان المتضررة من الصراعات على مدى ثلاث سنوات. وهذا يمثل أكثر من هجومين يوميا، لمدة ثلاث سنوات في كل يوم. ولم ننظر خلال دراستنا هذه سوى في ١١ بلدا. وفي العام الماضي، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن ٦٠ في المائة من مرافق الرعاية الصحية في سوريا قد تضررت أو دُمّرت، بينما كان يصاب ٢٥ ٠٠٠ شخص بجروح في كل شهر. ولقد ذكر ستيفن أوبراين، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أنه بعد سنة من القتال في اليمن، تعرّض ربع الخدمات الصحية في البلد للتدمير أو الإغلاق. وفي عام ٢٠١٥، سجلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر زيادة في عدد الحوادث ضد العاملين الصحيين والمرافق الصحية في أفغانستان، نسبتها ٥٠ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة. وهذا يعني حادثا واحدا كل ثلاثة أيام، دون النظر في عدد الحوادث التي لا يبلغ عنها.

وهذه الحوادث والهجمات وأعمال التدمير تشكّل، ليس دائما ولكن في أحيان كثيرة جدا، انتهاكات صريحة للقانون الإنساني الدولي. وليس من قبيل الصدفة أن أول اتفاقية من اتفاقيات جنيف في عام ١٨٦٤، كانت تتعلق بتحسين حالة

الفرصة المناسبة للعمل معا من أجل تحديد التزامنا بمنع نشوب الأزمات وإنهاءها، ومن أجل إظهار أننا ثابتون في العمل على تخفيف المعاناة وجوانب الضعف. ونحن بحاجة إلى المشاركة والالتزام الكاملين من جميع الشركاء والحكومات والمنظمات غير الحكومية. ولا يسعنا أن نعزز الاستجابة الإنسانية وننجز هذا الواجب تجاه أكثر الفئات ضعفا في العالم إلا بالعمل معا. فنجاح مؤتمر القمة يكمن في أيديكم.

أخيرا، أناشد الدول الأعضاء أن تعمل بزخم أكبر من أجل إيجاد الحلول السياسية التي تقضي على سفك الدماء والمعاناة. وبينما الفضاء فوق حلب ومناطق أخرى في سوريا لا يزال مليئا بالبراميل المتفجرة والقصف المدفعي، يجب علينا جميعا أن نعمل بلا كلل من أجل إنقاذ التحرك لوقف الأعمال العدائية. وهذا أمر حاسم بالنسبة إلى إنقاذ الأرواح ومصداقية العملية السياسية، وفي الواقع مصداقية المجلس مرة أخرى.

الرئيس: أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماورير.

السيد ماورير (تكلم بالإنكليزية): قبل شهرين، وقفت أمام مبنى من أربعة طوابق - لم يكن بالفعل أكثر من هيكل لمبني، تعرّض تماما للتدمير والحرق والتصدّع، مع وجود كابلات فولاذية ناتئة من الجدران، والأنقاض في كل مكان. والدليل الوحيد الذي يدل على أن هذا المبنى كان مستشفى هو مصباح جراحي ما زال معلقا إلى سقف الطابق الثاني بأعجوبة. كنت في سوريا، وكأني كنت أيضا في أفغانستان، أو جنوب السودان، أو اليمن أو أي مكان آخر.

وإنها لمفارقة مؤلمة أنه في الأوقات التي تشتد الحاجة إلى توافر الرعاية الصحية، تكون هذه الرعاية في أدنى مستوى لها. في الحروب، يتعرض الناس للاصابة بجروح، وسوء التغذية، والمرض. ومع ذلك، كلما اشتدت الحاجة إلى العلاج الطبي،

محزنة يتعين أن نعتاد عليها. إنها أعمال بغیضة يتعين التصدي لها، واتجاهات يتعين القضاء عليها.

والآثار المباشرة على مرافق الرعاية الصحية والعاملين الصحيين ووسائل النقل الطبي خطيرة، ولكن الآثار غير المباشرة هي أفدح من ذلك. فعندما تعرّض مستشفى تديره منظمة أطباء بلا حدود في محافظة صعدة اليمينية للتدمير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فذلك يعني أن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص فقدوا على الفور إمكانية الحصول على الرعاية الطبية الحيوية. وبعد خمس سنوات على بدء الحرب في سوريا، لم يبق في مدينة الرستن بأكملها سوى طبيب أسنان واحد لمعالجة ١٢٠ ٠٠٠ شخص. أما الواقع اليوم في الكثير جدا من البلدان التي مزقتها الحروب فهو أنه إذا لم تمت جراء القصف أو القتال، فإنك تموت جراء عدم وجود معدات لغسل الكلى، وأدوية لمرض السكري، ومضادات حيوية، وعلاج لأمراض القلب.

غالباً ما تتجاوز معدلات الوفيات من الأمراض المعدية وغير المعدية معدلات الوفاة بسبب الأسلحة. وهذا بالنسبة لنا نحن العاملين في المجال الإنساني مؤشر على أننا لا نواجه مجرد عراقيل مؤقتة بل نواجه تفككا للنظام. إن الأمر لا يتعلق بمجرد تضرر مستشفى أو طبيب؛ بل إن النظم الصحية بأكملها تنهار في ظل الهجمات على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في المجال الصحي. والقطاع الطبي، إضافة إلى قطاعات المياه والطاقة والهياكل الأساسية التعليمية، غالبا ما يكون أول ما يعاني من الانهيار تحت وطأة الأثر التراكمي للحرب، ولا سيما في المناطق الحضرية، حينما تُستخدم الأسلحة المتفجرة الثقيلة. وحيثما يعيش كثير من الناس معا بشكل وثيق ويعولون على البنية التحتية والخدمات العامة وهي جميعا مترابطة، تكون آثار الهجمات والدمار أشد.

وقد لخصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دراسة أجريت مؤخرا تجربتها مع التفكك المتعاقب للخدمات الحضرية

الجرحى والمرضى - وتوخيا للدقة، جرحى ومرضى القوات المسلحة في الميدان. وبما أن الحروب والصراعات المسلحة قد تطورت لتنتقل من ساحات القتال المفتوحة إلى المناطق الحضرية، ومن استخدام المسدسات إلى القصف الجماعي والقصف بالقنابل من جانب القوات الجوية، لم يعد الجرحى والمرضى يقتصر على مجرد كونهم في صفوف القوات النظامية. فالجرحى والمرضى يشملون الآن راميش، ابن السنوات التسع الذي داس على لغم في أفغانستان. وهم يشملون ماتيلدا، التي اغتصبها مقاتلون بينما كانت تقوم بالحصاد في الحقل مع زوجها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهم يشملون زوجة خالد في سوريا، التي التقيتها وإنما ماتت أثناء الولادة بسبب عدم وجود قابلة أو طبيب لمساعدتها. وهم يشملون جميع المرضى من مجهولي الهوية في المستشفى التي ذكرتها في بداية إحاطتي الإعلامية.

هذه مجرد بضعة أمثلة على البشر وقصصهم، وما يواجهه الموظفون والمتطوعون في الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الميدان، كل يوم، وفي جميع أنحاء العالم. إنها تبين الآثار التي تخلفها الحروب على الشعوب، ولكن الأهم من ذلك، أنها تبين أن العلاج الطبي والرعاية الصحية عموما أمران هامين في زمن الحرب. والقانون الإنساني الدولي يوفر بالتالي الحماية على وجه التحديد للعاملين في المجال الطبي والمرافق ووسائل النقل الطبية تماما، لأنه لا غنى عنهم في زمن الحرب. ويشكل عدم القيام بذلك خطرا يتمثل في مضاعفة وقع التأثير على النظم الصحية، مما يؤدي بدوره إلى الانهيار، ويؤثر على أبعد من المنطقة المعنية، ويفرض عبئا على الأجيال المقبلة.

ومهاجمة المستشفيات، وتهديد الأطباء، وممارسة الضغط على المرضى لمنع معاملة تفضيلية للمقاتلين المسلحين، واختطاف سيارات الإسعاف واستخدام المرضى كدروع بشرية - هذه الأفعال ليست أضرارا جانبية، وليست حقائق

ومواجهة أعمال العنف ضد العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية والنقل والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يقتصر عملهم على المهام الطبية. وهذا القرار يمثل خطوة بالغة الأهمية في جهود المجتمع الدولي للفت الأنظار إلى مشكلة نحن عرضة للاعتياد عليها لمجرد تواتر حدوثها. ونحن لم نفقد بعد إحساسنا جراء هذه الهجمات لأننا لا نزال نشعر بالسخط عقب وقوع كل هجوم. ولكن بعد الغضب يجب أن يأتي العمل، لا التهاون. ولذلك، في حين أن القرار يمثل خطوة هامة، فإنه يجب ألا يكون نهاية للعملية السياسية بل بداية لجهد عملي. وأطلب إلى المجلس الاستفادة من الزخم الناتج عن هذا القرار. ويجب أن تحترم الدول والجماعات المسلحة من غير الدول التزاماتها بموجب القانون الدولي.

ويعلم الجميع في المجلس أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤسسة عملية بطابعها. فنحن ندرك العضلات القائمة في زمن الحرب، ونعي التوازن الصعب مرة أخرى بين الضرورة العسكرية والحماية الإنسانية، بين المبادئ والروح العملية وبين الشواغل القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وبين دورنا كمدافعين عن الضحايا ومحاورين مع أطراف النزاعات للتخفيف من آثار الحرب على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونحن ملتزمون بالروح العملية القائمة على المبادئ. فالقواعد والمساءلة عن تلك القواعد جانب هام من جوانب المسألة. والإدانات هي في المقام الأول أفعال سياسية، لا إنسانية. ونسعى، نحن العاملين في المجال الإنساني، إلى تغيير السلوكيات ومنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وبالتالي حماية الأشخاص.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإننا نعمل مع كل من يمكن أن يحدث تغييراً، ويأتي في الصدارة العاملون في المجال الطبي أنفسهم. ولذلك، بالاشتراك مع الجمعية الطبية العالمية واللجنة الدولية للطب العسكري والمجلس الدولي للممرضين

المقدمة للناس في النزاعات التي نشهدها اليوم. وما نخلص إليه من هذه الدراسة أن المساعدة الإنسانية تكون دائماً غير كافية لمواكبة التفكك التدريجي للخدمات الاجتماعية. مرور الوقت. والمطلوب هو تغيير جذري للسلوك في الحروب. ولا بد من مراعاة العواقب الإنسانية الناجمة عن الأثر التراكمي في حالة التدمير التام للبنية التحتية الأساسية مثل المستشفيات، وذلك لدى الموازنة بين الضرورة العسكرية وحماية المدنيين، بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

وليس صحيحاً أن المبادئ التوجيهية للأعمال العدائية في الحرب خاطئة أو عفا عليها الزمن. بل لا بد من تفسيرها بشكل مختلف في بيئة اليوم. ويتعين إيلاء قدر أكبر بكثير من الاهتمام لتأثير ذلك على المدنيين وحمايتهم من أجل مواجهة الاتجاه المستمر منذ عقد من الزمن والذي يتحمل المدنيون في ظلهم المدنيون النزاعات المسلحة بل أنهم أصبحوا هدفاً للهجمات. وبخلاف الآثار الفورية، حينما تُشن الهجمات وتدمر الهياكل الأساسية، فإن الجهود الرامية إلى خفض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات ومكافحة الأمراض مثل شلل الأطفال، تُمحي في بضع ثوان. وتستغرق عملية إعادة بناء ما تم تدميره سنوات، إن لم يكن عقوداً. وللقانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني دور حاسم كضامنين للتقدم المحرز في مجال التنمية أثناء أعمال العنف والنزاعات. وفي حالة انتهاكهما، تُقوض تلك المهمة، وتصبح خدمات الرعاية الصحية ضعيفة على نحو خاص ومعرضة للخطر.

وأود أن أثنى على المجلس لاتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) اليوم. وأعلم من واقع تجربتي الخاصة في المنظمة أنه تم النظر بعناية في كل فاصلة والتفاوض بشأنها، والنتيجة قوية. لقد أكد المجلس، بعبارة واضحة، أهمية القانون الدولي الإنساني ودعا الدول وجميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الامتثال لالتزاماتها ووضع تدابير فعالة لحماية حياة الأشخاص من خلال منع

وبوصفنا منظمة تعمل في الخطوط الأمامية للنزاعات، نعتبر أن القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) رسالة سياسية هامة للغاية وبمناخ عامل مُشجع سيؤتي ثماره في الميدان. وبوصفنا جهة إنسانية فاعلة محايدة ونزيهة ومستقلة، فإننا ندرك أنه لا يمكن أن تكون مهمتنا استخدام القرار أو القانون الدولي الإنساني بصفة عامة في سياق جدال علني لاثام النظراء بارتكاب انتهاكات للقواعد. ومفاوضات الخطوط الأمامية بحاجة إلى مفاوضين مهرة يحصلون على موافقة الأطراف بغية تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الأهداف الرئيسية للقرار وتحويلها إلى واقع ملموس من خلال اتفاقات عملية بين المتحاربين. ولا بد أن ندرك التجاذب بين التوجيهات السياسية التي يقدمها المجلس اليوم بشأن هذه المسألة الهامة والتحديات العملية في سياقات الحروب المؤطرة لعمل الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان. وهذا سبب إضافي، إن كنا بحاجة إلى سبب، يدل على أن التبادل المنتظم للآراء بين المجلس والمنظمات التي تعمل في الخطوط الأمامية مثل منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر ذو أهمية بالغة.

لقد أبلغت المجلس عن المستشفى المدمر الذي رأيته في سورية قبل بضعة أشهر. وما لم أذكره هو إنه منذ تدميره، يواصل الأطباء والمرضى والمتطوعون العمل في الطابق السفلي من المستشفى. وتم تحويل مجرد مساحة لتخزين المواد إلى نسخة مصغرة من مستشفى. وفي غرفة سابقة للتخزين، يرقد الأطفال المبتسرون في عدد قليل من الحاضنات موصلة بمولدات كهربائية لم تُدمر جراء القصف. قد يكون المستشفى دُمر بالكامل، ولكن الإنسانية لا تزال حية.

إن الإنسانية في زمن الحرب هي كل ما نطلبه. وكما قلنا في السابق، فإنه بالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر، حتى الحروب لها حدود لأن الحروب بلا حدود هي حروب من دون نهايات. والعاملون في مجال الرعاية الصحية والمرافق

والمرضى والمنظمة الدولية للمستحضرات الصيدلانية والاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب والاتحاد العالمي للعلاج الطبيعي، وضعنا وثيقة معنونة "المبادئ الأخلاقية للرعاية الصحية في أوقات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ". وتمثل هذه المنظمات اليوم ٣٠ مليوناً من العاملين في مجال الرعاية الصحية من المدنيين والعسكريين، والذين أصبح لديهم الآن أداة عملية للاسترشاد بها في عملهم اليومي.

يعلم العديد من أعضاء المجلس بالفعل مباشرة كيف نعمل لأننا أقمنا معهم بشكل مشترك علاقة بناءة قوامها المشاركة العميقة في التنفيذ والتعقيبات والحوار واتخاذ تدابير تصحيحية فيما يتعلق بسير الأعمال العدائية. وأنا موجود هنا اليوم لا لأصرخ غضباً بل لتقديم مساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعرض مشاركتها البناءة للخروج من الأزمة العميقة المعاصرة للنظم الصحية في النزاعات المسلحة. وأود أن أقترح على المجلس خمسة مسارات للعمل لكفالة ألا يصبح القرار الذي اتُخذ اليوم مجرد نص بل روح وأن يحظى بالاحترام في خضم الحرب.

أولاً، ينبغي لنا أن موأمة التشريعات المحلية وأن نشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذونا، تمسحاً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية للقطاع الطبي. وثانياً، ينبغي تدريب الأفراد العسكريين للحد لأقصى درجة من تعطيل خدمات الرعاية الصحية، مع حماية الشواغل الأمنية المشروعة. وثالثاً، لا بد من دعم منظمات الرعاية الصحية المحلية للحفاظ على الحد الأدنى من الخدمة من خلال حلول محددة ومصممة حسب الطلب. ورابعاً، لا بد من تحسين توفير الحماية القانونية للمرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية من خلال كفالة الاستخدام السليم لشعارات الحماية وتعزيز الحماية القانونية للأخلاقيات الطبية والتصدي للانتهاكات. وخامساً، يجب علينا أن نضمن أن تتم أي عملية نقل للأسلحة مع ضمان احترام التدريبات المحددة الأهداف والإنسانية الدولية التي تركز على حماية العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية.

القتال في قندز، تم إبلاغ موظفي المنظمة بأن مركز المعالجة من الصدمات مكان آمن. وقد قلنا ذلك مرارا وتكرارا. وقال لي، "لقد صدقناكم، ولكن هل كنتم تعرفون أننا ستعرض للقصف؟"

وقلت له إنه حتى يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر، كنت أعتقد حقا أن المستشفى مكان آمن. ولا يسعني أن أقول ذلك بعد الآن عن أي مرفق طبي على جبهة القتال اليوم.

ففي أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان وسورية وأوكرانيا واليمن، يجري قصف المستشفيات بشكل روتيني أو الإغارة عليها أو نهبها أو إحراقها تماما. إن الموظفين الطبيين في خطر. ويجري إطلاق النار على المرضى وهم على أسرهم. وتوصف الهجمات الواسعة على المجتمعات المحلية والهجمات الدقيقة على المرافق الصحية بأنها أخطاء أو لا تجد سوى الإنكار التام أو تُقابل ببساطة بالصمت. وفي الواقع، فإنها بمثابة استهداف عشوائي وواسع النطاق وغير متناسب للمدنيين في البيئات الحضرية وهي، في أسوأ الحالات، أعمال إرهابية. وآثار الهجمات على المرافق الصحية تتجاوز كثيرا من يسقطون فوراً ما بين قتلى وجرحى. إنها تؤدي إلى تدمير الرعاية الصحية الروتينية والمنقذة للحياة للجميع. إنها تجعل الحياة مستحيلة، هذا كل ما في الأمر.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أصابت غارة جوية بقيادة السعودية مستشفى تابعا لمنظمة أطباء بلا حدود في منطقة حيدان بشمال اليمن، مما أدى إلى حرمان ما لا يقل عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من الرعاية المنقذة للحياة. وكان المستشفى الأول من بين ثلاثة مرافق تابعة للمنظمة، تدمير جزئيا أو كلياً في اليمن خلال فترة ثلاثة أشهر.

والهجمات على مرافق المنظمة لا توفر سوى لمحة عن وحشية الحرب. وأصبحت الهجمات على المستشفيات

الصحية هم التخوم لخارجية لتلك الحدود. وقد أكد المجلس من جديد اليوم، من خلال اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، أهمية قوانين الحرب والتوافق الإنساني الأساسي المكرس في اتفاقيات جنيف.

والمطالبة باحترامها من خلال اتخاذ تدابير عملية هي الخطوة التالية الأكثر حسما التي يمكن للمجلس اتخاذها لكفالة أن تكون الرعة الإنسانية في الحرب أمرا واقعا وليس مجرد مثل أعلى.

الرئيس: أشكر السيد موريه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ليو.

السيدة ليو (تكلمت بالإنكليزية): لقد دمرت الغارات الجوية التي تم شنها يوم الأربعاء مستشفى "القدس" في حلب تماما. وحولت الضربات ما لا يقل عن ٥٥ من الرجال والنساء والأطفال إلى أشلاء. وأسفرت غارة جوية عن مقتل واحد من آخر أطباء الأطفال المتبقين في المدينة: إنها ضربة جوية قاتلة.

وقد تعرضت حلب لما يقرب من ٣٠٠ ضربة جوية خلال الأيام العشرة الماضية. وجرى استهداف المدنيين، وغالبا حشود المدنيين، بصورة متكررة. ما هي قيمة الأفراد في الحروب اليوم: هل هم سلع مستهلكة، أموات كانوا أم أحياء؟ لقد أصبح المرضى والأطباء أهدافا مشروعة. ويُحكم على النساء والأطفال والمرضى والجرحى والقائمين على رعايتهم بالموت. أوقفوا تلك الهجمات.

لقد زرت قندز في أفغانستان في أعقاب هجوم الولايات المتحدة على مركزنا الخاص بالمعالجة من الصدمات النفسية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وقال لي أحد الناجين، وهو ممرض من منظمة أطباء بلا حدود فقد ذراعه الأيسر في الغارة الجوية العنيفة، شيئا يطاردي يوميا. لقد قال إنه عندما اندلع

التي تتصف بتغير التحالفات وغموض قواعد الاشتباك. ولكن كان طابع الحروب قد تغير، فإن قواعد الحرب لم تتغير.

إن المجلس مكلف بحماية السلام والأمن. ومع ذلك، فإن أربعة من الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس يرتبطون بدرجات متفاوتة، بتحالفات مسؤولة عن شن هجمات على هياكل الرعاية الصحية خلال العام المنقضي. وتشمل تلك التحالفات التحالف الذي تقوده المنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان والتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن والتحالف الذي تقوده سورية وتدعمه روسيا. ومن ثم، فإنه يجب على المجلس أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته الاستثنائية ويضرب مثالا لجميع الدول. أكرر: أوقفوا هذه الهجمات.

إن المناقشة الجارية هنا اليوم لا يمكن أن تكون بمثابة بلاغة جوفاء.

لا يمكن أن يصير القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) في نهاية المطاف إلى ما صارت إليه قرارات أخرى كثيرة، بما في ذلك تلك التي اتخذت بشأن سورية خلال السنوات الخمس الماضية، والتي انتهكت بشكل روتيني مع الإفلات من العقاب.

إن الرعاية الصحية مستهدفة بشكل منهجي في سورية، وتحرم المناطق المحاصرة بشكل منهجي وعلى نحو غير أخلاقي من الرعاية الطبية. وأحث المجلس على الوفاء بالتزاماته، وضمان التوفير المحايد للرعاية الصحية في النزاعات، ودعم العاملين في مجال الصحة من أجل الوفاء بالتزاماتهم، المترتبة عليهم لعلاج كل مريض وجريح بدون تمييز. لقد قتل الدكتور ماس، وهو طبيب أطفال الأسبوع الماضي في حلب، لأنه كان يقوم بإنقاذ الأرواح. إننا نتذكر اليوم إنسانيته وشجاعته، تجاه العديد من المرضى والممرضات والأطباء والمجتمعات المحلية وموظفي منظمة "أطباء بلا حدود" المحاصرين في مناطق النزاع. ويجب على المجلس تنفيذ هذا القرار من أجلهم.

والعيادات الأخرى، فضلا عن المدارس والأسواق ودور العبادة، روتينية. ويتحمل العاملون المحليون في القطاع الطبي وطأة هذه الانتهاكات. إننا أمام مأزق قاتل. فلم يعد بوسعنا أن نفترض أن المستشفيات العاملة بكامل طاقتها - التي يصارع فيها المرضى الموت - في مأمن. فقد تم الزج بالمستشفيات والمرضى إلى ميدان القتال.

وفي بلدة حصين السورية، احتج مواطنون أمام مستشفى لمنع إعادة فتحه. إنهم يعرفون ما الذي يحدث للمستشفيات العاملة. إننا نواجه وباء هجمات على المرافق الصحية، مما يعوق قدرتنا على القيام بعملنا الأساسي. وحتى الآن، ذهبت دعواتنا من أجل إجراء تحقيقات مستقلة أدراج الرياح. إن المسألة تبدأ بتقصي الحقائق على نحو مستقل ومحايد. ولا يمكن أن يكون الجناة محققين أو قضاة أو محلفين.

وليتأكد الجميع من أننا سندين بلا كلل الهجمات على قطاع الرعاية الصحية. وستكلم بصوت عال وبقوة عما نراه في الميدان. إن الطب لا يجب أن يكون مهنة مميتة. ويجب ألا يتعرض المرضى للهجمات أو الذبح في أسرهم. إننا كأطباء نخلف اليمن عندما ننخرط في مهنة الطب على أن نوفر العلاج للجميع ولكل فرد، بصرف النظر عن هوياتهم وبغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو الجانب الذي يقاتلون في صفه - وحتى وإن كانوا مقاتلين جرحى أو إذا كانوا يوصفون بأنهم مجرمون أو إرهابيون.

ويجب عدم مهاجمة المستشفيات أو اقتحامها من قبل أفراد مسلحين، بما في ذلك من أجل البحث عن مرضى والقبض عليهم. وإذا أدركنا ظهورنا لتلك المبادئ الأساسية، فإننا ندير ظهورنا لأساس آداب مهنة الطب. والحروب لا يمكن أن تدفن آداب مهنة الطب. ولا يمكن لسيادة الدولة أو القانون المحلي القضاء على حياد الرعاية الطبية في زمن الحرب، لا سيما في عصر مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد

كانون الثاني/يناير، لعقد مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (انظر S/PV. 7606).

إن اتفاقيات جنيف تنص على ضرورة احترام الطواقم والمرافق الطبية، وتوفير الحماية لها في جميع الأوقات. ولذلك، لا يجوز أن تتعرض لأي هجوم. وليس هناك مجال لإثارة الجدل بشأن هذه النقطة. إن قرار اليوم لا يركز على أي مناطق نزاعات معينة. ومع ذلك، لا بد لي من القول إن الحالة في سورية، ولا سيما في حلب، توضح أهمية هذه المسألة بجلاء.

وعلى الرغم من هذا المبدأ القانوني المقبول عالمياً، يتعرض أفراد الخدمات والمرافق الطبية لهجمات في النزاعات المسلحة، وتزداد الأحوال سوءاً. وقد اعتمد المجلس، في إطار جهوده التي يبذلها لمعالجة هذه المسألة المتعلقة بالامتثال للقانون الإنساني الدولي، القرار ٢١٧٥ (٢٠١٤)، الذي يهدف إلى ضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم. لكن كما أشار إلى ذلك الأمين العام، والسيد بيتر ماورر ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة ليو ممثلة منظمة "أطباء بلا حدود"، تتزايد باطراد الهجمات التي تتعرض لها الطواقم والمرافق الطبية. ولإضافة مثال واحد، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ١٢٥ حادثة، أثرت على الحصول على الرعاية الصحية في أفغانستان خلال عام ٢٠١٥، وأدت إلى قتل ٢٠ عاملاً في المجال الصحي، وإلى إصابة ٤٣ آخرين، واختطاف ٦٦ عاملاً. ويشكل ذلك أكثر من ضعف عدد الحوادث التي شهدتها عام ٢٠١٤، وبلغت ٥٩ حالة.

وأمام هذه الحالة الخطيرة، إعتقدنا أنه من الملح والضروري اعتماد قرار يركز حصراً على حماية أفراد الخدمات والمرافق الطبية. لقد سررت للغاية برؤية اعتماد القرار بالإجماع اليوم. إن القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) يبعث برسالة قوية من المجلس يدين من خلالها الاعتداءات التي تطال الطواقم والمرافق الطبية،

ويجب أن يلتزم من جديد بشكل لا لبس فيه بالقواعد التي تحكم سير الحروب. ويجب أن يفضي هذا القرار إلى توقف جميع الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول عن ارتكاب المذابح.

ويجب على أعضاء المجلس أيضاً الضغط على حلفائهم لوضع حد للهجمات على مرافق الرعاية الصحية والسكان في مناطق النزاع. ولن نتخلى عن المرضى، ولن نسكت. ويجب ألا يشكل طلب أو توفير الرعاية الصحية حكماً بالإعدام. وسيتم الحكم على مجلس الأمن ليس من خلال العبارات التي يستخدمها اليوم، ولكن بناء على الإجراءات التي اتخذها. وقد بدأ عمل المجلس للتو. وأحث على إتاحة إنقاذ الأرواح من خلال تطبيق القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦).

الرئيس: أشكر السيدة ليو على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): من الصعب للغاية أن أكون المتكلم الأول بعد أن سمعت قصصاً واقعية ونداءات قوية وجهها الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والرئيسة الدولية لمنظمة "أطباء بلا حدود"، ولكن سأبذل قصارى جهدي.

إن وفد بلدي فخور للغاية بعمله مع وفود أخرى من أجل صياغة القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اعتمدناه خلال هذا الصباح: وهي وفود إسبانيا وأوروغواي ومصر ونيوزيلندا. وأود أيضاً أن أشكر العديد من الدول الأعضاء التي انضمت إلينا لتقديم القرار. وأنا سعيد للغاية بملاحظة مشاركة ١٩ دولة من مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في تقديم القرار. وأخيراً، أود أن أشيد بعمل مجموعة أصدقاء حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بقيادة سويسرا، فضلاً عن مبادرة أوروغواي بصفتها رئيسة لمجلس الأمن خلال شهر

للقصليب الأحمر، والسيدة جوان ليو، الرئيسة الدولية لمنظمة أطباء بلا حدود، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها. وأود أيضا أن أشيد بموظفي اللجنة الدولية للقصيب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود، وغيرها من المنظمات الإنسانية على العمل الصعب للغاية الذي تقوم به.

يأتي اعتماد القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) في وقت يتعرض فيه العاملون في مجال الرعاية الصحية ومرافقها، بكل معنى الكلمة، لإطلاق نار في عدد من النزاعات الحالية، المدرج معظمها في جدول أعمال مجلس الأمن. وهاجمت أطراف النزاع المسلح في أفغانستان، وجنوب السودان، وسوريا واليمن، المستشفيات وغيرها من المرافق الطبية. وتعرض العاملون في مجال الرعاية الصحية للقتل والإصابة والخطف والمضايقات والترهيب خلال ممارستهم لمهامهم الطبية.

وجرى بشكل منتظم، عرقلة تسليم المستلزمات الطبية اللازمة والعاجلة، وأزالها المتحاربون من قوافل المساعدات، سعيا منهم لمنع الوصول إلى الرعاية الصحية، لتحقيق أهداف عسكرية. ولا توجد أية إشارة إلى تراجع هذا الاتجاه المقلق، كما توضح بشكل صارخ الهجمات على المرافق الطبية في حلب وحولها. ولا تقاس عواقب هذه الأعمال فقط بما يقع فورا من ضحايا بسببها، ولكن أيضا بالاضطراب الذي يقع في الأجل الطويل في نظم الرعاية الصحية، التي تقوم بأعباء تفوق إلى حد كبير طاقتها.

وتدمير مجرد مستشفى واحد يمكن أن يؤثر على تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى عشرات إن لم يكن مئات الآلاف من الناس. وهذه العواقب تدوم بعد انتهاء الأعمال العدائية بوقت طويل.

واليوم، فإن المجلس قد تكلم بصوت واحد للاستجابة استجابة حازمة لهذه المشكلة العالمية المتفاقمة. وإننا نسلط الضوء على سلوك أصبح شائعا جدا، ولكن ينبغي أن لا يحدث أصلا.

ويطالب جميع أطراف النزاعات المسلحة بضمان احترام هؤلاء الموظفين وتلك المرافق، وتوفير الحماية لها.

وتتمثل الخطوة التالية في تنفيذ المجتمع الدولي لهذا القرار. وينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إظهار التزامها بتعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، أود أن أرى المزيد من المداولات بشأن الآليات الشاملة لتشجيع الأطراف المعنية على الوفاء بهذا الالتزام. ورغم مناقشة هذا الموضوع بشكل مكثف خلال المؤتمر الدولي للقصيب الأحمر والهلل الأحمر، الذي عقد في جنيف، في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإننا لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق. وآمل وضع آليات قابلة للتطبيق لضمان الامتثال للقانون الإنساني الدولي، في المستقبل القريب من خلال عملية شاملة.

ويبحث مجلس الأمن من خلال القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الدول بقوة، على اتخاذ تدابير فعالة لمنع وقوع هجمات ضد العاملين في المجال الطبي من خلال إرساء الأطر القانونية المحلية. وأنا أفهم بأن هذا الاقتراح، هو الاقتراح الأول لرئيس اللجنة الدولية للقصيب الأحمر ماورر. وأعتقد أنه من شأن هذا النهج أن يؤدي إلى إنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة. وفي هذا الصدد، أود أن أطلع المجلس بأن اليابان قدمت مساعدة لبلدان مثل ميانمار وكمبوديا والعراق، بغرض إرساء الأطر القانونية المحلية، من خلال إرسال خبراء وتنفيذ برامج تدريب. ويكتسي دور الدول ذات النفوذ الميداني، أهمية خاصة من أجل التنفيذ الفعال لقرار اليوم. كما يعد دور الأمين العام المتعلق بتبنيه المجلس لأية عوائق أو أعمال عنف، مهما أيضا.

وأود أن أحتتم بالإشادة بجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في ظروف نزاع خطيرة للغاية، والتصريح بأن اليابان ستواصل الاضطلاع بدور نشط في مجال المساعدة الإنسانية والقانون الإنساني الدولي.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الأمين العام، والسيد بيتر ماورر، رئيس اللجنة الدولية

نيوزيلندا أن تشارك المنظمات المعنية والمجتمع المدني في تلك الإحاطات الإعلامية.

وكما قالت السيدة ليو، فإن عملنا اليوم بشأن هذه المسألة ما زال في بدايته فقط. ونتوقع أنها ستقوم، هي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بمساءلتنا.

ويكتسي قرار اليوم الأهمية أيضا من منظور أساليب العمل. فقد تعاون خمسة أعضاء منتخبين على إعداد النص. وبفضل التشاور الوثيق مع جميع أعضاء المجلس والانفتاح على التفاوض، تم اعتماده بالإجماع. كما شارك عن كثب في هذه العملية أصحاب المصلحة الرئيسيون، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود. وإننا ممتنون لهم على تعاونهم.

وأخيرا، أود أن أشيد بنائتي، السيدة كارولين شفالغر، وفريقها على دورهما القيادي بشأن هذه المبادرة.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
أود أن أشكر الأمين العام حضوره معنا اليوم. وأقول هذا بإخلاص شديد لأنني أعتقد أنه، من بين الحاضرين في هذه القاعة، أحد الأشخاص الذين سافروا أكثر من غيرهم وشهدوا الانتهاكات التي ارتكبت ضد المستشفيات والأطباء في مختلف أنحاء العالم. ولذلك، فإنني أعتقد أن حضوره معنا اليوم أمر ممتاز. كما أشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد كان من دواعي سروري أن أعمل معه عندما كان سفيراً لدى الأمم المتحدة. ومن دواعي سروري أن أرى الكيفية الفعالة التي يقود بها تلك المنظمة، وكيف أنه يقدر تماماً معنى التفاوض على قرار لمجلس الأمن. كما أشكر السيدة جوان ليو على بيانها المثير والصادق، الذي أثر فينا حقاً. وبالإضافة إلى ذلك، أشكر خبراءنا ممثلي البعثة الدائمة لإسبانيا وأشيد بهم على عملهم الشاق الذي أفضى إلى اعتماد القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦).

والقانون واضح وضوح رسالتنا. وإن الجرحى والمرضى، والعاملين في المجال الطبي، والمرافق، ووسائل النقل، والمعدات يجب احترامهم وحمايتهم. وبكل بساطة، إن تقديم المساعدة الطبية يجب ألا يعرقل.

والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) يدين إدانة لا لبس فيها الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافق الرعاية الصحية. ويؤكد من جديد قوانين النزاع المسلح التي تعترف بمركز الحماية الذي تحظى به البعثات الطبية والمرضى والجرحى. ويذكر بمبادئ القانون الإنساني الدولي الرئيسية المتمثلة في التمييز والحيلة وحظر الهجمات العشوائية. ويؤكد على الحاجة إلى أن يكون بمقدور الموظفين الطبيين احترام مدونات الأخلاقيات المهنية لديهم، بما في ذلك واجب توفير الرعاية المحايدة. ويطالب أطراف النزاع المسلح بتيسير وصول الموظفين الطبيين ومعداتهم ووسائل نقلهم وإمداداتهم على نحو آمن وبدون عراقيل إلى جميع المحتاجين.

فلنكن واضحين. إن هذه المتطلبات القانونية قائمة بالفعل. وبعضها من بين أقدم قواعد القانون الإنساني الدولي. فالمشكلة تتعلق باحترامها والامتثال لها.

وفيما يتعلق بالجانب العملي، فإن القرار يشدد على أهمية التعليم والتدريب في مجال القانون الإنساني الدولي المنطبق وإدماجه في ممارسة القوات المسلحة. كما يشدد على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب، ويحث الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة المساءلة.

وكما قال السيد ماورر، فإن أساليب الحرب العصرية، مثلما نراها متجلية في سورية وفي أماكن أخرى، تزيد من أهمية احترام القانون الإنساني الدولي. ونحن نؤيد تماماً هذا النداء من أجل توخي البراعة القائمة على المبادئ في تطبيقه.

والأهم من ذلك، فإن قرار اليوم إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس كل سنة عن تنفيذ القرار. وتأمل

الأطباء في حلب للعمل في السر لأنهم يدركون أن أرواحهم في خطر. وينبغي أن نغير تلك الحالة، ونعترف بالتضحيات التي يقدمونها، وألا نخشى المطالبة بمساءلة المسؤولين عن ذلك. ويتوخى القرار جوانب أخرى فيما يتعلق بتقديم المساعدة الطبية في حالات النزاع، ربما لا تغطي بنفس القدر من الاهتمام في وسائط الإعلام. فنحن نفتقر إلى الكثير من المعلومات. ولا توجد أي صورة مفصلة عن جميع الهجمات التي ترتكب ضد الأطباء والمستشفيات في جميع أنحاء العالم. ونعلم جميعاً، على سبيل المثال، أنه كانت هناك العديد من الضربات الجوية ضد المستشفيات في مختلف أنحاء اليمن منذ بدء الأعمال القتالية قبل أكثر من سنة. ولكن ما لا نعلمه هو عمليات اختطاف موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تقع للأسف بصورة أكثر تواتراً مما نعتقد، سواء أكان ذلك في اليمن وسائر الشرق الأوسط، والصومال، أو منطقة الساحل. كما ينبغي أن نكفل أننا نتمسك بالخطر المفروض على معاقبة الأطباء لمجرد وفائهم بولايتهم. وسأشرح ذلك بتفصيل أكثر. كما سمعنا في وقت سابق، فإن طبيب عدوك ليس عدوك.

ولدى صياغة هذا القرار، كان لنا شرف التعرف بصورة أفضل على المنظمات المتخصصة المكرسة لتوفير المساعدة الطبية في مناطق خطيرة.

وهي مثالية غير أنها لا تتوقع حدوث المعجزات. وشعرنا بالدهشة أيضاً إزاء التزعة العملية لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين. فقد كان مطلبهم الوحيد هو أن يمثل الجميع لقواعد اللعبة ما دامت للحرب نفسها مجموعة من القواعد الأساسية التي يجب احترامها. ومقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم على استعداد للقيام بكل ما يلزم لذلك. وقد لاحظت عبارة صائبة جداً نطقت بها السيدة جوان ليو اليوم، وأعتقد أن الجميع يذكرونها "لن نترك وراءنا أي من المرضى". والحمد لله على هذه العبارة وعلى كل ما تعنيه.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ألقت طائرة حربية ١٣ قنبلة عنقودية على مستشفى تابع لمنظمة أطباء بلا حدود في بلدة فراندالا، كان يقدم الخدمات إلى ١٥٠ شخصاً في ذلك الوقت. وقد يتساءل أعضاء المجلس لماذا أبدأ بذكر ذلك المثال. السبب بسيط جداً: لأن بلدي كان قد انضم للتو إلى مجلس الأمن، والنبا عن ذلك الحدث أثر فينا تأثيراً قوياً. والآن، لقد أكملنا ثلثي فترة عضويتنا في مجلس الأمن. وطوال تلك الفترة، لم يمر أي يوم دون شن هجوم على الأطباء أو المستشفيات في أماكن مختلفة في جميع أنحاء العالم. وهذا الصباح، عندما استيقظت من النوم، أول نبا قرأته كان يتعلق بهجوم على مستشفى في حلب. وذلك الهجوم أدانته فعلاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد تتزايد تكرار وقوع هذه الهجمات بشكل كبير حتى أصبحنا لسوء الطالع متعودين عليها، ولكن ينبغي ألا نتسامح معها على الإطلاق. وليس هناك أي سبب ولا أي ظرف من الظروف يمكن أن يبرر الهجوم على مستشفى. وفي أي حالة من حالات الصراع، تكون مواقع العيادات والمراكز الصحية معروفة لدى المقاتلين. وقبل بضعة أيام بالتحديد، سمعت ستيفن أوبراين يقول أن أخطر شيء على المدنيين في حالة النزاع هو العيش بالقرب من مركز طبي (انظر S/PV.7682). وتلك حقيقة مخزنة، لأن المستشفيات غالباً ما تبقى على قنوات الاتصال مفتوحة، بما في ذلك مع الإرهابيين، عند الاقتضاء.

وبعض الهجمات تسبب فيها أخطاء تقنية أو أخطاء بشرية. وفي هذه الحالات، فإن المعدات والتدريب أو قواعد الاشتباك ينبغي تكييفها حتى يتسنى تفادي تلك الأنواع من الأخطاء في المستقبل. بيد أن هناك هجمات أخرى تكون متعمدة تماماً. ولهذا السبب يدعو القرار إلى التحقيق في الحوادث واتخاذ التدابير اللازمة ضد الجناة. والجندي السوري الذي يختلس المعدات الجراحية من قافلة طبية في وضوح النهار يجب أن يعلم أنه سيقدم في يوم من الأيام إلى المحاكمة. واليوم، يضطر

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أعرب عن ارتياحنا لحضور الأمين العام في هذه القاعة. وننوه على وجه الخصوص بحضور رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورر، ورئيسة منظمة أطباء بلا حدود الدولية، السيدة جوان ليو. ففي الإحاطات الإعلامية الفردية التي قدموها، لم يوفر هؤلاء منظورات مفيدة فحسب، بل أدلوا ببيانات بليغة أحسنت وصف الحالة التي نأمل أن يكون للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بعض التأثير عليها.

ويجب أن نذكر أن اعتماد القرار من قبل أعضاء مجلس الأمن والعديد من الوفود التي شاركت في تقديمه يمثلان دليلاً أيضاً على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالوفاء بالتزاماتها وتحقيقها. ومع ذلك، يجب علينا أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن الكثير من الأحداث - إن لم يكن معظمها - التي نحاول التصدي لها بواسطة هذا القرار تشمل انتهاكات ارتكبتها قوات مسلحة من بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وعليه، نأمل ألا تكون هذه مجرد ممارسة أخرى خاوية نتعهد فيها بالتزامات لنلقيها على قارعة الطريق لا أكثر.

ويساورنا الشعور ببالح القلق استمرار انتهاك وتجاهل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في إفلات تام من العقاب في الكثير من مناطق العالم. وتجعل النزاعات الحالية غير المتجانسة، والتي تشمل الكثير من الأطراف المتنازعة، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، من الضروري جداً اليوم توفير الحماية اللازمة للعاملين في المجال الإنساني الذين يقومون بالمهام الطبية في مناطق الحرب. غير أن الاستهداف المتعمد لهؤلاء الموظفين ومرافقهم الصحية أصبح سمة مأساوية واضحة للنزاعات الحالية، حيث أصبحت تلك المرافق والأفراد عرضة للاستهداف بصورة متزايدة.

ومثلما قال المتكلمون السابقون، فقد لاحظنا في الآونة الأخيرة - مع الشعور بالجزع والقلق - ذلك الاتجاه المتنامي

ولذلك السبب فإننا نرحب بأن مشروع القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) قد شاركت في تقديمه ما لا يقل عن ٨٥ دولة. ونفسر موقف كل واحد من مقدمي مشروع القرار على أنه دعم صامت لآلاف من الأطباء والمرضى وسائقي سيارات الإسعاف الذين نجتمع بهم هنا، والذين يعلمون على إنقاذ الأرواح في أصعب الظروف في مختلف أرجاء كوكبنا. ولا ريب أنهم يستحقون الإشادة السياسية والأخلاقية بهم من قبل مجلس الأمن، وهم يستحقون أيضاً أن يستعرض مجلس الأمن ولو مرة واحدة على الأقل كل عام التدابير المتخذة لتحسين حمايتهم.

ختاماً، تود إسبانيا أن تشكر أعضاء المجلس الذين دعموا المبادرة - رفاق طريقنا - وخصوصاً أوروغواي ومصر ونيوزيلندا واليابان، التي ساعدت في صياغة مشروع القرار، فضلاً عن الأعضاء الخمسة الآخرين المنتخبين لعضوية المجلس، والذين كانوا أول من بادر بتقديم مشروع القرار.

وأود أن أشكر أيضاً أعضاء المجلس الدائمين الخمسة الذين شاركوا بنشاط في المفاوضات ويتوقع أن يضطلعوا بدور أساسي في تنفيذ القرار.

ونحن كثيراً ما نستخدم مصطلح "المشاركة البناءة". وفيما يبدو فإنه يفقد معناه أحياناً إلى حد ما. وفي هذه الحالة، فإنه يصف حقاً الروح التي استرشدت بها المفاوضات على القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). فهو تعبير عن جهد جماعي حقيقي، وإنني على يقين من أن تنفيذ هذا القرار فعلياً سيكون جهداً جماعياً أيضاً.

وأود أن أعرب في ختام بياني هذا عن امتناني الشخصي لفريقي، ولـمستشارتي أليخاندر ديل ريو نوفو، والمستشارة السيدة ماريا بالاسيوس، الذين عملوا جميعاً لمدة أسابيع وراء الكواليس على المفاوضات بشأن هذا القرار. وأود أيضاً أن أشكر زميلي المصري، لأنه لا يمكنني تصور أفضل طريقة لبدء رئاسة المجلس من هذه.

وختاماً، يجب علي أن أشيد بالعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يؤدون مهاماً طبية بقدر كبير من الشجاعة والتفاني التام. وقد ضحى الكثيرون منهم بحياتهم لأداء عملهم وإنقاذ حياة الكثيرين ممن حوصروا في النزاعات المسلحة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشاطر الآخرين توجيه الشكر إلى الأمين العام، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ورئيسة منظمة أطباء بلا حدود الدولية على إحاطتهم الإعلامية الهامة اليوم. وبقينا أن هذه القاعة بعيدة كل البعد عن الحقائق المروعة التي وصفها للتو رؤساء تلك المنظمات التي عانت هي نفسها بصورة مباشرة من جرائمها.

وأشيد بشجاعتهم وبشجاعة زملائهم. ومن المهم أن نسمع منهم جميعاً بشأن المسائل الهامة مثل هذه.

وترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بالإجماع، وبعمل إسبانيا وأوروغواي ومصر ونيوزيلندا واليابان في إعدادده. إن كون هذه الجلسة تعقد قبل ثلاثة أسابيع من انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، لإشارة واضحة من المجلس على الحاجة الملحة إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين ومساءلة أولئك الذين لا يبدون ذلك الاحترام أو تلك الحماية.

وتتمتع المرافق الطبية والأفراد بحماية واضحة وفقاً للقانون الإنساني. ومع ذلك، وكما سمعنا، فمن الضروري للأسف المطالبة مراراً وتكراراً بالامتثال لتلك الالتزامات، كما نفعل من خلال قرار اليوم. فاحترام الحياد الطبي تقليد قائم لمئات السنين، ولكنه يتكشف ببطء أمام أعيننا. وقد أصبح رمز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الذي تتوشح به المستشفيات أو سيارة الإسعاف هدفاً، سواء في سوريا أو اليمن أو جنوب السودان أو أفغانستان. ويجب أن تكون المستشفيات مكاناً

المقيت للهجمات على المستشفيات والموظفين الطبيين، وهو آفة في المناطق التي دمرها العنف. وكثيراً ما تحدث هذه الهجمات في سياق تزايد الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وأصبح آلاف الأشخاص لا حول لهم ولا قوة من جراء تلك الهجمات، في حين يستمر تهديد حياة العاملين في المجال الإنساني الذين يؤدون مهامهم الطبية بتفانٍ ونكران ذات بتوفير الخدمات الصحية إلى السكان المحاصرين في مناطق النزاع، وإبداء وجه إنساني في جحيم قسوة الحرب. وتبين الهجمات والتفجيرات التي تستهدف المرافق الطبية في جنوب السودان والعراق وأفغانستان واليمن وسوريا وغيرها - والتي بُنيت عنها تقارير في الأنباء الدولية - أنه يمكن أن تحدث تلك الهجمات في أي من مناطق العالم التي تعصف بها الحروب.

ويمثل احترام القانون الدولي، الذي يحدد القانون الدولي الإنساني، مبدأً توجيهياً للسياسة الخارجية لبلدي. وبالنسبة لأوروغواي، فإن شن الاعتداءات وأعمال العنف ضد المرافق الطبية والموظفين الطبيين في سياق النزاعات - في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني - هي تصرفات مرفوضة تماماً وينبغي شجبها. وتجب مساءلة أولئك المسؤولين عنها عاجلاً أو آجلاً. ونعتقد أن لمجلس الأمن وأعضائه دوراً هاماً يضطلعون به وتقع على عاتقهما مسؤولية أخلاقية وقانونية عن بذل قصارى جهدهما لضمان عدم تكرار الحالات التي تشمل انتهاكات أبسط حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي ذلك الصدد، فقد شاركنا إلى جانب مصر وإسبانيا واليابان ونيوزيلندا في جولة مكثفة من المشاورات التي أفضت إلى تقديم هذا القرار على أساس اقتناعنا بأن الحالة الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي تقتضي اتخاذ تدابير فعالة لمنع مثل هذه الأعمال المرفوضة. ويرحب الكثيرون منا باعتماد القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يكون مجدياً لحماية وأمن المنظمات التي تقدم المساعدة الطبية والإنسانية في الميدان.

الإنسان ٧٣٠ حالة قتل و ٣٥٩ هجمة على المرافق الطبية. ويقتل ثلاثة من العاملين في المجال الطبي كل أسبوع، ويتعرض أحد المرافق الطبية لهجوم كل خمسة أيام. وفي الوقت نفسه، شهدنا تسرياً للمعدات الطبية ولوازم الجراحة بعيداً عن المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. وفي شباط/فبراير، منع النظام السوري إدخال ٨٠ ٠٠٠ من المواد الطبية إلى المناطق المحاصرة، و ١٩ ٠٠٠ من المواد الطبية في آذار/مارس. كما أوقف النظام عمليات الإجلاء الطبي العاجل من تلك المناطق. والعواقب مروعة: جرح طفلان في انفجار لغم أرضي في بقين، وتوفيا بعد رفض إجلائهما حيث كانا في أمس الحاجة إليها.

وإذا نظر إلى الأمر برمته، فإنه يرقى إلى ما لا يقل عن حملة منهجية ضد العاملين في المجال الطبي ونظام الرعاية الصحية بأكمله في سورية. ونعلم جميعاً من المسؤول. فقد قتل نظام الأسد المدنيين السوريين مراراً وتكراراً. ومرة تلو الأخرى، قتل العاملين في المجال الطبي وهم يحاولون إنقاذ هؤلاء المدنيين. وانتهك المرة تلو المرة، التزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني. وإذا كانت روسيا تؤمن حقاً بالالتزام الذي قطعناه للتو بحماية العاملين في المجال الطبي، فيجب عليها استخدام كامل تأثيرها للجم نظام الأسد ووضع حد لهجماته الوحشية.

إن قرار اليوم يبعث برسالة هامة مفادها أن المجلس لن يتسامح مع أي هجمات على العاملين في المجال الطبي أو مرافقهم. وعلينا الآن أن نرقى إلى مستوى المعايير التي التزمنا بها للتو. فلنبدأ اليوم. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية الرد على الهجمات المروعة مثل التي شنت على مستشفى القدس والتي أودت بحياة الدكتور معاذ والكثيرين. إن حلب تحترق والمدنيين يقتلون. ولذلك، فإننا نطلب إلى الأمين العام تقديم إحاطة مفتوحة عاجلة في هذه القاعة بشأن الحالة هناك. ونحن نتطلع إليكم، سيدي الرئيس، وإلى الأمانة العامة، لعقد جلسة حيث تقدم هذه الإحاطة على سبيل الأولوية العليا.

آمناء، وليس هدفاً. ويجب أن تكون سيارة الإسعاف بارقة أمل، وليس هدفاً. ويجب أن يكون الطبيب أو الممرضة منارة، وليس هدفاً. ويعلم أطباء حلب ذلك حق المعرفة، كما ذكرنا الأمين العام نفسه، وكما يتضح من تقارير اليوم عن هجوم آخر على مستشفى هناك.

وفي رسالة مشتركة أصدرها سبع أطباء سوريون في الأسبوع الماضي، وصفوا قصف مستشفى القدس، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٥٠ شخصاً وجرح ٦٠ آخرين. وكان الهجوم على المستشفى الثالث من نوعه منذ اندلاع النزاع. وكتبوا، "إن المدينة تتزفر". واستطردوا قائلين إن أصدقاءهم ذوي الخوذ البيض، يواصلون انتشار الجثث من الأنقاض، وإن من يهاجمون حلب لا يأبهون بقدسية الحياة أو الإنسانية، وإنه قريباً لن يكون هناك أي موظفين في الحقل الطبي.

وفي حرب لا نهاية لها على ما يبدو وبدون قواعد أو حدود، من الصعب أحياناً الشعور بالصدمة. ولكن عندما تتزفر مدينة - وليس بلد بأكمله - فمن المثير للاشمئزاز رؤية الأطباء والممرضات يقتلون ويشوهون وهم الذين يوسعهم إيقاف التزفر. وفي هذا الهجوم، قتل طبيب أطفال سوري مشهور، وهو الدكتور محمد وسام معاذ. وبالنسبة لمن عرفوه، فقد كان أشجع وأطيب الناس. ولم يكن هناك مثيل لتفانيه في علاج الأطفال من ضحايا الحرب. فقد كان يعمل في مستشفى الأطفال خلال النهار؛ وفي الليل كان يعالج حالات الطوارئ في مستشفى القدس. وكما وصفه على الفيسبوك بصورة بليغة هذا الأسبوع صديقه الدكتور حاتم، فقد قتل لأنه ينقذ الأرواح. وكان ينبغي دعم الدكتور معاذ وحتى حمايته والاحتفاء به. وبدلاً من ذلك، فقد قتل بينما كان يحاول إنقاذ الآخرين. وما قصته سوى واحدة من مئات القصص في سورية.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، وثقت مجموعة المجتمع المدني المسماة منظمة الأطباء المناصرين لحقوق

العاملين في المجال الإنساني وفي مجال الرعاية الصحية في مختلف القرارات القطرية المخصصة والمواضيعية. بيد أنه على الرغم من الإطار المعياري القوي الذي أنشأه المجلس والجمعية العامة وغيرهما من الهيئات الدولية، وتعزيز الولايات المتعلقة بحقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام، يظل هناك عجز كبير في حماية المدنيين في حالات الصراع المتفشي.

إن اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) اليوم يساعد على سد هذه الثغرة. وقد حان الوقت الآن للمضي قدماً في تنفيذ القرار.

وإننا نشعر بقلق عميق لإزاء التقارير التي تبرز الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الطبية في مناطق النزاع. ويشكل إطلاق النار والاختطاف والعنف البدني والقصف الجوي جزءاً من الحياة اليومية في بلدان مثل أفغانستان وسورية والعراق وباكستان وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال واليمن، من بين بلدان أخرى. إن عدد الهجمات على المرافق الطبية في هذه السنة، فضلاً عن زيادة عدد الموتى، يزداد يومياً في نوبة من اللاعقلانية.

وقد شارك كل من السيدة جوان ليو والسيد بيتر ماورر المجلس بقصص مؤلمة للواقع السائد في عدد من مناطق النزاع. ولا بدّ أن يكون النداء الذي أطلقاه وقدماه إلى المجلس، دون أدنى شك، كافياً بالنسبة لنا للإصغاء والاستجابة له على نحو إيجابي. يشهد على ذلك وفاة الدكتور وسيم معاذ في حلب، وهو من أبطال الإنسانية وآخر أطباء الأطفال في المدينة، الذي ناضل بيديه المجردتين من أجل إعطاء بعض الأمل لأطفال المدينة الشهيدة.

وفي الختام، إننا ندين جميع الهجمات على المرافق والعاملين في الرعاية الصحية والمجال الإنساني نظراً لآثارها السلبية على السكان المعوزين، الذين تلاشت تماماً إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية. وندعو جميع الأطراف في

السيد مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول جلسة عامة تعقد تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم ووفد مصر على توليكم الرئاسة وعلى عقدكم اليوم الجلسة الحسنة التوقيت للغاية بشأن المسألة بالغة الأهمية وهي حماية المدنيين، مع التركيز بوجه خاص على الرعاية الطبية والعاملين في المجال الإنساني والمستشفيات وغيرها من المرافق الطبية. وأود أيضاً أن أرحب بالأمين العام، الذي كان هنا في وقت سابق، وكذلك السفير بيتر ماورير، ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة جوان ليو، ممثلة منظمة أطباء بلا حدود - وهي المنظمة الموجودة في العديد من المناطق التي استمعنا إلى إحاطات بشأنها هذا الصباح، والتي تقوم بما نود أن نرى الكثيرين من الآخرين يفعلونه، وليس فقط أعضاؤها الذين يبلغ عددهم ٣٥ ٠٠٠، كما قالت السيدة ليو هذا الصباح.

وتتشرف أنغولا أن تكون، إلى جانب دول أخرى، أحد مقدمي القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اعتمدناه للتو اليوم.

وتشكل الهجمات على العاملين في المجالين الطبي والإنساني الذين يقومون بالمهام الطبية، وعلى وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك المستشفيات وسائر المرافق الطبية، انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعامي ١٩٧٧ و ٢٠٠٥، فضلاً عن اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وبروتوكولها الاختياري. إن قرار اليوم يمثل أيضاً إسهاماً مفيداً في جعل أطراف الصراعات تدرك خطورة هذه الهجمات وتقدم مرتكبيها للمساءلة عن أفعالهم الجنائية، التي هي خرق أكيد للقانون الدولي. وفي نفس الوقت، يعزز القرار أيضاً جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بحماية المدنيين.

ومنذ اتخاذ مجلس الأمن قراره الأول بشأن حماية المدنيين (القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩))، فقد شدد على أهمية حماية

ومع ذلك، لا تبرح المستشفيات عن كونها أهدافاً عادية في نزاعات اليوم. وعندما تتعرض المرافق الطبية إلى القصف أو القنابل، فإنها مأساة يعجز عنها الوصف. وعندما تُهاجم عمداً، فذلك مثال على الممجية البغيضة التي يجب مكافحتها في عصرنا الذي يُفترض أنه متحضر. وما هو مروع حقاً هو أن عدد هذه الحالات أخذ في الازدياد. ونشهد ذلك في أفغانستان واليمن وفي أماكن أخرى. وما يدعو إلى القلق بوجه خاص هو الحالة في سورية، حيث كانت هناك عشرات إن لم تكن مئات الهجمات ضد المرافق الطبية. وفي الأشهر الستة الماضية لم يزد هذا الاتجاه إلا سوءاً.

وذكرتنا الهجمات التي شنت في الأسبوع الماضي على مستشفى القدس في مدينة حلب بالصعوبات والمخاطر الهائلة التي يواجهها العمال الصحيون في كل يوم. لقد توفي اثنان من الأطباء، بمن فيهم طبيب الأطفال الوحيد في المدينة، وثلاثة من موظفي الدعم الطبي والعشرات من المرضى ومن بينهم أطفال في هذا الحادث المروع. ولا يمكن ترك ذلك دون التفكير فيه. ولذلك، نعرب عن تأييدنا الكامل للطلب الذي تقدم به وفد المملكة المتحدة لعقد جلسة إحاطة إعلامية بشأن حلب. فذلك يُنبأ بالكثير عن الحالة الإنسانية المروعة في سورية والاستخفاف التام بجميع قواعد القانون الإنساني الدولي ذات الصلة.

إن الهجمات على المنشآت الطبية انتهاك صارخ للقانون الدولي. فقواعد القانون الدولي العريضة والصارمة تنص على الحرمة المطلقة للمرافق الطبية والعاملين فيها في مناطق النزاع. إن منظمة "الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية توثق الفظائع الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وتنشط ضدها، أفادت بوقوع ١٦ هجمة على المستشفيات السورية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وحده. واستناداً إلى بيانات تلك المنظمة، قُتل ما لا يقل عن ٦١٠ من العاملين في القطاع الطبي منذ عام

النزاعات المسلحة إلى الامتثال التام لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي لحقوق الإنسان، وضمان احترام وحماية جميع العاملين الطبيين والعاملين في المجال الإنساني، وكذلك المستشفيات وسائر المرافق الطبية. ونحث أطراف النزاع على تيسير مرور آمن وسريع ودون عوائق للأطباء والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية وسبل وصولهم إلى جميع السكان المحتاجين إلى الحماية والمساعدة. ومن شأن ذلك أن يكون استجابة ملائمة للنداء الذي استمعنا إليه هذا الصباح في المجلس.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهني مصر على توليها رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو.

وقد تشرفنا بالمشاركة في تقديم القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اعتمد للتو. ونحن ممتنون لوفود كل من إسبانيا وأوروغواي ومصر ونيوزيلندا واليابان على مبادرتها الحسنة التوقيت، وكذلك على قبولها بمقترحات أوكرانيا.

ونشكر الأمين العام على إسهامه القيم في مناقشتنا. بيد أن شكرنا الرئيسي موجّه إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم. ونقدر تقديراً عالياً العمل الذي ما فتئ موظفوه يقومون به طوال سنوات.

وعلى الرغم من أن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة قد أصبحت تحدياً يزداد تعقيداً، فيجب ألا يثني هذا التعقيد بأي حال من الأحوال عن جهودنا الجماعية لمعالجة المسألة. فالنزاعات المسلحة توقع جميع أنواع المشقة والمعاناة على المدنيين. وإنه لاقتناع راسخ لدينا بأن على جميع الأطراف في النزاعات التزاماً قانونياً والتزاماً أخلاقياً أساسياً بتقديم كل ما يمكن من أوجه الرعاية الطبية للمرضى والجرحى، وكذلك حماية الموظفين الطبيين، الذين غالباً ما يعرضون أنفسهم للخطر لإنقاذ الأرواح.

والفعالة في الرئاسة خلال شهر نيسان/أبريل. ونود أيضاً أن نهني زملائنا المصريين على بدء رئاستهم، ونتمنى لهم كل النجاح في هذا الشهر.

ونرحب بالمبادرة لعقد هذه الجلسة، ونود أن نشكر الأمين العام، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورر، والرئيسة الدولية لمنظمة أطباء بلا حدود، السيدة جوان ليو، على مشاركتهم في هذه الجلسة وعلى إسهامهم في هذه المناقشة.

إن حماية العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم الموظفون الطبيون، هو أحد أهم الجوانب في مجمل مسألة حماية المدنيين. ولم يعد تقديم المساعدة الطبية إلى المتضررين من النزاع المسلح واحداً من أكثر الأنشطة التي تمس الحاجة إليها وحسب، ولكنه بات أيضاً من أخطرهما. وقد دعا مجلس الأمن أكثر من مرة أطراف النزاع المسلح إلى التقييد الصارم بأحكام القانون الدولي الإنساني واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان أمن الأشخاص الذين يقدمون المساعدة الإنسانية والطبية إلى السكان المتضررين.

وهذه الفكرة تتجسد أيضاً في القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذناه للتو. وما من شك في أن علينا أن ننظر في هذه المسألة في السياق الأوسع لتسوية النزاعات والمهام التي تواجه مجلس الأمن في هذا المجال.

وعند النظر في مسألة أمن المرافق والموظفين في المجال الطبي، ينبغي لكل هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بالطبع، أن تسترشد بالمعلومات ذات المصدقية والتي يمكن التحقق منها بشكل كامل. وفي هذا السياق، من المهم بصفة خاصة ألا تتضمن تقارير الأمين العام التي تقدم وفقاً للقرار الذي اتخذناه للتو سوى معلومات يوثق بها ويمكن التحقق منها. ولا يقبل أن تغذى وسائل الإعلام بتقارير لم يتم التحقق منها عن هجمات ضد المستشفيات مستقاة من

٢٠١١. وعلاوة على ذلك، كانت ١٨٣ من المرافق الطبية في ذلك البلد أهدافاً للهجمات العسكرية في ٢٣٣ مناسبة.

وتفيد منظمة الصحة العالمية أن أكثر من ٩٩ من المرافق الصحية، بما في ذلك المستشفيات والمستوصفات، قد لحقت بها أضرار أو دُمّرت في اليمن. وقد زادت الهجمات على المرافق الصحية وموظفيها في أفغانستان بنسبة ٥٠ في المائة في السنة الماضية، وفقاً لبيانات اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأفادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بتعرض العاملين الصحيين والمؤسسات الصحية في هذا البلد عام ٢٠١٥ إلى عمليات تفتيش تعسفية من جانب القوات الحكومية وإلى تهديدات من قبل الجماعات المسلحة وإلى النهب والاختطاف. ومن الأهمية بمكان مساءلة المسؤولين عن جرائم الحرب هذه. وتدعو أوكرانيا جميع الدول إلى أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مؤسسات العدالة الجنائية الدولية القائمة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة احترام القانون الإنساني الدولي.

إن الإحصاءات المخيفة التي ذكرتها للتو تجعل القرار المتخذ اليوم أكثر صلة بالموضوع. ويحتل مجلس الأمن مكانة فريدة لإرسال رسالة قوية بشأن هذه المشكلة. وهذا هو السبب في أننا نأمل أن يكون القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بمثابة إشارة سياسية واضحة إلى جميع الأطراف المعنية بأن مجلس الأمن سيظل يقظاً للغاية بشأن مسألة حماية العاملين في مجال الخدمات الإنسانية والرعاية الصحية والطبية والمرافق الطبية في حالات النزاع المسلح. وكما عبّرت السيدة ليو عن ذلك بصورة مؤثرة قبل لحظات فقط، علينا أن نجعل هذا القرار ينقذ الأرواح.

السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بما أن هذه هي الجلسة الرسمية الأولى لمجلس الأمن في أيار/مايو، نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد الصين على قيادته الماهرة

ما تتوقف حياة السكان على عملهم. والامتنال للمبادئ التوجيهية للتعاون الإنساني الدولي، على النحو المكرس في قرارات الجمعية العامة، شرط مسبق هام لتوفير الحماية الفعالة للمنظمات الإنسانية والعاملين في المجال الطبي. وتشمل تلك احترام السيادة والحياد والإنسانية والموضوعية والاستقلال. وما من شك في أنه يتعين على العاملين في المجال الطبي ممن يجدون أنفسهم في مناطق النزاع احترام قوانين البلد المضيف وتقاليده والالتزام الصارم بأخلاقيات مهنة الطب ومعاييرها. واتباع تلك القواعد يساعد على ضمان تمكن العاملين في المجال الطبي من القيام بمهامهم بصورة محددة المعالم وفعالة وآمنة.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام والسيد مورير والسيدة ليو على إحاطاتهم الإعلامية.

أولاً، أود أن أعرب عن بالغ تقديري واحترامي للعمل الحيوي الأهمية والمنقذ للحياة الذي تضطلع به لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود في جميع أنحاء العالم. ونتوجه بالشكر للقائمين على صياغة القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذ بالإجماع، لأنهم قد استرعوا انتباه هذا المجلس إلى أهمية حماية العاملين في المجال الطبي والوصول إلى الرعاية الطبية في النزاعات المسلحة.

في البداية، لا بد أن نكون واضحين: إن كل من ينخرطون في العمل الطبي حصراً يجب احترامهم وحمايتهم كمدنيين، بغض النظر عن انتماءاتهم. والولايات المتحدة تدعم بقوة الجهود الرامية إلى حماية الوصول إلى الرعاية الطبية في حالات النزاع المسلح. وندعم أيضاً الجهود الرامية لزيادة الوعي بالقوانين الدولية التي توفر الحماية القانونية لموظفي الخدمات الطبية وكذلك المرافق الطبية والنقل في حالات النزاع.

وأود أن أركز في ملاحظاتي اليوم على السبل العملية لحماية الرعاية الطبية في حالات النزاع وعلى العقاقير الإنسانية للهجمات

مصادر غير موثوق بها، ومن ثم تستخدم في الضغط السياسي تحقيقاً لأهداف قصيرة الأمد. وبصفة خاصة، لا يمكننا تأكيد الاتهامات الموجهة للقوات الجوية الروسية بشأن انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في سوريا.

إن المسؤولية الرئيسية عن حماية العاملين في المجال الإنساني وغيرهم من الأشخاص المستحقين لحماية خاصة بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ تقع على عاتق أطراف النزاع المسلح، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان حماية السكان المدنيين. ومع ذلك، فإننا نشهد أحياناً تجاهلاً وحشياً لقواعد القانون الدولي، التي تقضي ألا تكون المستشفيات التي تقدم المساعدة لمن يعانون هدفاً للهجوم تحت أي ظرف من الظروف. ويمكن أن تضاف إلى ذلك الأعداد المحبطة من جرائم القتل والاعتداءات وعمليات الاختطاف ضد العاملين في المجال الطبي التي تقوم بها المنظمات الإرهابية، وخاصة جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وما لا يمكن قبوله بشكل خاص معاناة العاملين في المجال الطبي على أيدي أولئك الذين يفترض أن يوفر لهم الحماية. ففي أواخر العام الماضي، على سبيل المثال، ونتيجة للاستخدام العشوائي للقوة، تضررت المستشفيات التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في مدن مختلفة في اليمن. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، تعرض مستشفى تابع لمنظمة أطباء بلا حدود في قندوز، في أفغانستان، لهجوم جوي، وهو ما تكرر في بلدان أخرى.

ونحن لم نتمكن حتى الآن من تحسين أمن موظفي المساعدة الإنسانية والطبية، بما في ذلك الأطباء الذين يعملون في ظروف خطيرة إلى حد كبير. وفي هذا السياق، لا بد أن تبذل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية جهوداً إضافية من أجل تعزيز الآليات الرامية إلى كفالة الحماية لأولئك الموظفين.

ويجب ألا تغيب عن بالنا أيضاً المسؤولية الكبيرة التي يتحملها العاملون في المجال الطبي إزاء المجتمع. فكثيراً

٥١ في عداد المفقودين حتى اليوم. وبالرغم من حالة السخط والاحتجاج التي تولدت عن ذلك الحادث قبل أكثر من ٢٠ عاماً، شهدنا حالات مماثلة لأعمال العنف المستهدفة للمرضى والعاملين في المجال الطبي في نزاعات لا حصر لها منذ ذلك الحين. وللأسف، فقد وقع الكثير من تلك الحالات في الشهر الماضي تحديداً.

وهذا الاتجاه المتصاعد لاستهداف الهجمات للكوادر الطبية والمرافق والنقل في المجال الطبي هو أوضح ما يكون في سوريا، حيث يشن النظام معظم تلك الهجمات. وأشارت لجنة التحقيق مؤخراً إلى أن استهداف المستشفيات والكوادر الطبية إلى جانب الحرمان من الحصول على الرعاية الطبية لا يزال من الملامح المتأصلة للنزاع السوري. وفي الأسبوع الماضي، أبلغ وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين المجلس بأن وجود مستشفى أو منشأة طبية بات الجيران يعتبرونه الآن تهديداً لسلامتهم. وعلى سبيل المثال، فمن أصل ٣٣ مستشفى كانت مفتوحة الأبواب في مدينة حلب في عام ٢٠١٠، يتردد أن أقل من ١٠ مستشفيات هي التي تعمل حتى الآن. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، استمعنا جميعاً إلى نبأ الهجوم المروع الذي شنه النظام السوري على مستشفى القدس في مدينة حلب، الذي كانت تدعمه منظمة أطباء بلا حدود ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وتشير التقارير إلى أن ٢٧ شخصاً على الأقل لقوا حتفهم في الهجوم، بما في ذلك آخر أطباء الأطفال في مدينة حلب، وهو ما نوه إليه الأمين العام وآخرون، إلى جانب طبيب أسنان وممرضة. وجاء الهجوم على مستشفى القدس بعد يوم واحد من تعرض مركز للدفاع المدني السوري في بلدة الأتراب، محافظة حلب، للهجوم خمس مرات، مما أدى إلى مقتل خمسة من أفراد الدفاع المدني، وهو فريق للإسعافات الأولية والاستجابة الإنسانية يعرف أفرادهم بـ "ذوي الخوذ البيضاء". ووقع الهجومان بعد أسبوع من هجمات أخرى استهدفت طبيب القلب في مدينة حماة، الدكتور حسن

في سوريا، حيث نرى أفضع الأمثلة للهجمات التي تستهدف المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي. لكن اسمحو لي أولاً أن نتوقف لحظة لكي أعلن بداية أن الولايات المتحدة تأسف بشدة للهجوم المأساوي الذي وقع بطريق الخطأ على المستشفى التابع لمنظمة أطباء بلا حدود في قندوز، أفغانستان، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وأود أن أردد ما قاله الرئيس أوباما وأعرب مجدداً عن تعازينا الحارة فيما يتعلق بالمهنيين الطبيين الأفغان وغيرهم من المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا في الهجوم المأساوي. وقوات الولايات المتحدة محظور عليها استهداف المرافق الطبية المحمية، وقوات الولايات المتحدة ملتزمة بالامتنثال لمبادئ القانون الإنساني الدولي التي تحمي المستشفيات والكوادر الطبية التي ترعى المرضى، بما في ذلك المقاتلين الجرحى في مناطق النزاع.

وكما يعلم المجلس، فإن وزارة الدفاع، وبعد تحقيق استمر ستة أشهر في الحادث الذي وقع في قندوز، قد اتخذت إجراءات تأديبية بحق ١٦ من أفراد القوات المسلحة عن الأخطاء التي أدت إلى المأساة، بما في ذلك وقف أحد الضباط عن العمل. والإجراءات التأديبية المتخذة تلك تعبر عن الجدية التي تعاملنا بها مع الحادث. وهذه المأساة كانت نتيجة مباشرة لخطأ بشري، ضاعف من فداحته أعطال أنظمة وفشل إجرائي، وقوات الولايات المتحدة ستتعلم من ذلك الحادث، وتدرس الخطأ الذي أدى إلى وقوعه، وستتخذ الخطوات الضرورية للحيلولة دون وقوع مثل هذه الحوادث المأساوية في المستقبل.

ولعل البعض في هذه القاعة يتذكر أنه كان من أسوأ الحالات المسجلة للاعتداء على الجرحى والمرضى ذلك الحادث الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، في بلدة فوكوفار الكرواتية. ففي نفس اليوم الذي توصلت فيه لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى اتفاق بشأن الوضع المحايد للمستشفى، نقل ٣٠٠ من المرضى وذويهم عنوة في حافلات. وعثر في وقت لاحق على جثث ٢٠٠ منهم في مقبرة جماعية، وما زال

والمرافق الطبية. ونواصل تذكير الأطراف في اليمن بالتزاماتها، وفقا للقانون الإنساني الدولي، بعدم شن الهجمات المباشرة ضد المستشفيات المشمولة بالحماية أو الأماكن التي يتواجد فيها المرضى والجرحى. ويجب السماح للمنظمات الإنسانية المحايدة بمواصلة الاضطلاع بأعمالها الهامة بغية إنقاذ الأرواح، بعيدا عن تهديدات الجماعات المسلحة.

وأود أن أهي بالقول إننا نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر في سبيل تعزيز السبل العملية التي يمكن لأطراف الصراعات المسلحة أن تعتمد عليها، بغية توفير حماية أفضل للعاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية من خلال إرساء النظم الآلية إلى تنسيق العمليات. وإن إرساء النظم لتنسيق العمليات للأغراض الإنسانية يتيح للمنظمات الإنسانية تقديم بيانات تحديد الأماكن إلى أطراف الصراع. وتشاطر الأطراف في أي صراع المسؤولية عن كفالة إدراج هذه البيانات بفعالية في قوائم الأماكن التي يحظر قصفها.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، ثمة نتيجة أسفر عنها تحقيق قندوز وهي إقرار عدد من التحسينات العملية التي تحققت جراء ذلك الحادث، بما في ذلك تزويد أجهزة الطائرات بالمعلومات الرئيسية المتعلقة بالأهداف. ومع ذلك، يجب علينا جميعا أن نفعل المزيد لتحسين توفير الحماية للعاملين في المجال الطبي والمستشفيات في حالات الصراع المسلح. وفي ما يتعلق بسوريا تحديدا، ندعو مرة أخرى روسيا والحلفاء الآخرين للنظام السوري إلى استخدام كامل نفوذهم بغية منع النظام من الاستهداف المتعمد للعاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية. ومع تزايد العنف في حلب مما يثير القلق العميق، نؤيد توصية المملكة المتحدة التي تقضي بعقد جلسة مفتوحة عن الحالة هناك. وننتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن التدابير الوقائية. ونأمل من هذا الأمر أن يشكل مناسبة لنا، تمهيدا لعقد مؤتمر

الأعرج، وطبيباً آخر في الزبداني، هو الدكتور محمد الخوس. ومن الواضح أن النظام يستهدف المرافق والكوادر الطبية.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء النبأ الذي ورد اليوم بشأن الهجوم على مستشفى الضبيط، الذي ما زلنا نجتمع المعلومات عنه، ونشعر بالحزن حيال الوفيات الناجمة عن هذا الهجوم.

ويؤسفني القول إن جميع هذه الهجمات على العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية وقعت في شهر نيسان/أبريل وحده. واليوم في سوريا، ووفقا للعديد من المنظمات، هناك أكثر من ٧٢٥ طبيبا في البلد لقوا حتفهم، وما يزيد على ٣٥٠ هجوما تعرّضت له المرافق الطبية، معظمها على أيدي النظام. والواقع أنه في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، بما في ذلك خلال الاتفاق على وقف الأعمال القتالية، قام أطباء معنيون بحقوق الإنسان بتوثيق ١٣ هجوما على المرافق الطبية، ومقتل ٢٥ من العاملين في المجال الطبي. وكانت قوات الحكومة السورية مسؤولة عن ١٢ هجوما منها، ومقتل ٢٤ شخصا منهم. وتقع على عاتق حلفاء نظام الأسد، بمن فيهم روسيا، مسؤولية ملحة للضغط على النظام بغية الوفاء بالتزاماته بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يقضي بالكف عن مهاجمة المدنيين والمرافق الطبية وأوائل المسعفين، والتقيد الكامل بوقف الأعمال العدائية. وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام استهدف أيضا مراكز طبية بعدة قذائف، بما في ذلك قصف عيادة بثلاث قذائف في تل تامر بمحافظة الحسكة، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٥٠ مدنيا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ونشعر أيضا بقلق عميق إزاء الخسائر المدمرة الناجمة عن الأزمة في اليمن. فطوال الصراع في اليمن، ما فتئنا نحث الأطراف كافة على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل تفادي إلحاق الضرر بالمدنيين، والامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بحماية العاملين في المجال الطبي

وفي مواجهة هذه الحالة غير المقبولة، لا يسع المجلس أن يظل صامتا. إن الهجمات على العاملين في المجال الصحي والمرافق الطبية منافية للقانون الإنساني الدولي، مثلما يكرر بلا هوادة رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، الذي تقوم ولايته على أساس اتفاقيات جنيف. وعلمنا أن نشكره على ذلك. وحتى الحرب لها قواعدها، على النحو المدون في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، في جملة أمور، وهي تنطبق على الأطراف كافة ويجب احترامها في ظل جميع الظروف. وتغتم فرنسا هذه الفرصة لدعوة البلدان التي لم تصدق بعد على البروتوكولات الإضافية إلى القيام بذلك. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن تعزيز حماية جميع العاملين الطبيين والهيكل الأساسية الصحية في مناطق الصراع. وهذا ما يعنيه القرار الذي اتخذناه للتو، بمشاركة نشطة من فرنسا. وأود أن أشكر بحرارة مقدميه على مبادرتهم الجماعية وجهودهم القائمة. وأتوجه بالتهنئة إلى إسبانيا وأوروغواي ومصر واليابان ونيوزيلندا.

وبالإضافة إلى الهجمات على العاملين في المجال الطبي والمستشفيات، فإن الحؤول دون توفير الرعاية، بما في ذلك حرمان المدنيين منها، أمر تستخدمه أطراف الصراع بشكل متزايد بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب. ففي سوريا، تُزال مجموعات اللوازم الطبية من قوافل المساعدة الإنسانية. والعراقيل التي يستخدمها النظام لمنع تقديم المساعدة الطبية قد ازدادت، على الرغم من الالتزامات المتعهد بها في إطار المفاوضات بين السوريين. ومثلما شدد عليه القرار الذي اتخذناه للتو، فإن الحصول على الرعاية حق مكفول بموجب اتفاقيات جنيف؛ وهو غير قابل للتفاوض. وتُستخدم أيضا المستشفيات العسكرية من جانب نظام دمشق كمراكز للاحتجاز، حيث يمارس فيها التعذيب بشكل منهجي كجزء من سياسة حكومية متعمدة، وهذا ما توضحه آلاف الصور المروعة التي يتضمنها ملف قيصر وتقارير الادانة من جانب لجنة التحقيق الدولية المستقلة

القمة العالمي للعمل الإنساني، كي نحدد التزامنا الجماعي بالمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك تلك التي توفر الحماية للعاملين في المجال الطبي والمستشفيات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير، والرئيسة الدولية لمنظمة أطباء بلا حدود، السيدة جوان ليو، على إحاطتهم الإعلامية، التي كانت مؤثرة بقدر ما كانت قوية وملهمة لنا كي نعمل على الاضطلاع بمسؤوليتنا الاخلاقية والسياسية المشتركة، بغية تنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذناه للتو بالإجماع. واسمحوا لي أن أشيد بتفاني وشجاعة موظفي منظمة أطباء بلا حدود ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وجميع العاملين في المجال الصحي في الميدان الذين يساعدون الجرحى والمرضى في ظل ظروف متزايدة الصعوبة، والذين غالبا ما يخاطرون بأرواحهم.

إن الهجمات على العاملين الطبيين والهيكل الأساسية الصحية قد ازدادت في السنوات الأخيرة في الكثير من البلدان التي تعيش حالة حرب - سوريا، وجنوب السودان، واليمن، وأفغانستان، والعراق، من بين بلدان أخرى. وفي عام ٢٠١٥ وحده، تم استهداف ٧٥ مرفقا طبيا تحظى بدعم منظمة أطباء بلا حدود. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، قُتل ٦٥٤ من العاملين في المجال الطبي في سوريا منذ بداية الحرب. وهذا السجل المحزن لا يزال في تزايد. وكما ذكر اليوم، تعرضت مستشفى القدس في حلب خلال الأسبوع الماضي لقصف متعمد من جانب النظام السوري. فُقُتل ما لا يقل عن ٢٠ مدنيا، من بينهم أحد أطباء الأطفال في المدينة، الذي ضحى بنفسه لإنقاذ الأطفال. وأشيد إشادة خاصة بالعاملين الصحيين المحليين الذين هم أول ضحايا هذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. من يرضى بأن يُقتل هؤلاء الرجال والنساء لمجرد أنهم يسعون إلى إنقاذ الأرواح، بل ويُستهدفون عمدا لأنهم يسعون إلى إنقاذ الأرواح؟

السنغال أن تهنئ الشقيقة مصر على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أثني على الصين لإدارتها الممتازة لأعمالنا في شهر نيسان/أبريل. كما أن هذه الجلسة فرصة لي لأشيد بقيادة مصر واليابان ونيوزيلندا وإسبانيا وأوروغواي لتقديم نص القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي يتماشى تماما مع أولويات وفد السنغال. ويولي بلدي اهتماما خاصا لمسألة الصحة في هذه اللحظات الحرجة. كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية، وهما رئيسا اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة "أطباء بلا حدود"، وقد أثار وصفهما للحالة في الميدان قلقنا جميعا، بالرغم أننا نثق في قدرة المجتمع الدولي على التصدي لهذه المسألة.

ويدين القرار الذي اتخذناه من فورنا الهجمات ضد المدنيين والعاملين في المجال الطبي ومعداتهم ووسائل نقلهم والهياكل الأساسية الطبية. كما يطالب بأن تحترم الأطراف في النزاعات التزاماتها وفقا للقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن القرار يعبر عن تصميم المجلس على أن يدرج، حيثما اقتضى الأمر، مسألة حماية إيصال المساعدات الإنسانية في ولايات بعثات حفظ السلام. كما يدعو الأمين العام إلى تقديم توصيات بشأن كيفية الحيلولة دون ارتكاب هذه الأعمال. وتمشيا مع الأهمية التي يوليها مسألة توفير الرعاية الصحية، ترحب السنغال بقرار المجلس إدراج هذه المسألة في ولايات حفظ السلام.

إن عزم السنغال على تناول مسألة الرعاية الصحية يتجلى في مشاركتنا في القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، التي تشمل القوات المسلحة السنغالية التي تشغل مختلف المستشفيات الميدانية في عدد من عمليات حفظ السلام، التي توفر الخدمات للأفراد النظاميين والمدنيين على حد سواء.

ويجب أن يتطرق نظر المجلس في مسألة الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة إلى المسألة الخطيرة للغاية للنساء والأطفال

المعنية بالجمهورية العربية السورية. ولا يسعنا أن نستسلم للمأزق الحالي.

والحماية الفعالة للعاملين الطبيين لا يمكن توفيرها دون مكافحة الإفلات من العقاب. ولا بد للدول من مقاضاة المسؤولين عن جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايبتهم. وهذا يتطلب إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة، وتقديم أولئك المسؤولين عنها إلى العدالة. وتشير فرنسا في هذا الصدد إلى أن الهجمات على المستشفيات أو المرافق الطبية أو العاملين في المجال الطبي قد تشكل جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي نهاية المطاف، يجب أن نتابع تنفيذ قراراتنا حتى يعقب القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، والقضاء على الانتهاكات غير المقبولة للقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، يجب تعبئة جميع الأدوات الموجودة تحت تصرفنا.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب إبلاغ المجلس بصورة منتظمة وبالتفصيل عن الهجمات على العاملين الطبيين والمرافق الطبية. لهذا السبب، ترى فرنسا أنه من الضروري للمجلس أن يُبقي الحالة في حلب قيد نظره. وهذا صحيح بالنسبة إلى جميع حالات الصراع التي تُنتهك فيها حماية الموظفين الطبيين والبنية التحتية الطبية. والقرار الذي اتخذناه للتو يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بانتظام تقارير إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذه. وتلك الخطوة الهامة ستمكن المجلس من رصد هذه المسألة بطريقة شاملة ومنتظمة ومتواصلة. وسوف تتيح لنا في المقام الأول إبراز الانتهاكات والكشف عنها علنا، حتى تتمكن من التصدي لها بكل ما يمتلكه القانون من قوة. وعمليات مكافحة هذه تعود إلى المجلس وفرنسا، ويمكن للأعضاء أن يعولوا على التزامنا بالتعبئة الشاملة.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في هذه الجلسة المفتوحة الأولى لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو، تود

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها في جلسة مفتوحة في هذا الشهر، أود أن أكرر تهنيتنا لوفد مصر على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونعرب مرة أخرى لكم، سيدي، عن دعمنا لأن نحقق قيادتكم للمجلس النجاح الكامل. كما نود أن نشكر الوفد الصيني على عمله خلال الشهر الماضي. ونشكر الأمين العام بان كي - مون على آرائه الممتازة والثاقبة. ونشكر السيد بيتر ماورر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسيدة جوان ليو رئيسة منظمة "أطباء بلا حدود" على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم.

ونعتقد أنه من المفيد للغاية الاستماع لآرائهما كجزء من هذه الجلسة لمجلس الأمن. وأود ألا أفوت هذه الفرصة من دون شكر الآلاف من العاملين في المجال الإنساني والأطباء والعاملين في المجال الصحي الآخرين، الذين يعمل الكثيرون منهم دون تقدير وبطريقة متفانية، ويخاطرون بحياتهم يوميا عن طيب خاطر في المهمة النبيلة المتمثلة في إنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة الإنسانية في حالات النزاعات القاسية كالتي نشهدها اليوم. إن ما يضطلعون به يعد مثالا بارزا للإنسانية والأمل للشعوب التي دمرها العنف والرعب.

وترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية باتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية الجرحى والمرضى والعاملين في القطاع الصحي والمرافق ووسائل النقل في سياق النزاعات المسلحة. ونحن فخورون بأننا كنا من بين مقدميه. ونود تسليط الضوء على درجة الشفافية التي عقدت بها المفاوضات، وهو مثال ممتاز على الطريقة التي ينبغي لنا العمل بها. ونحن ممتنون للمبادرة التي قدمها كل من أوروغواي وإسبانيا ونيوزيلندا واليابان ومصر للمضي قدما بالقرار.

ونرى أن هذا القرار يشكل استجابة سياسية ملائمة للانتهاكات المنهجية والجسيمة للقانون الإنساني الدولي، ولا

المحتاجين إلى المساعدة الطبية. وفي ذلك الصدد، أود بالنيابة عن وفد بلدي أن أدين بشدة القصف العشوائي واستخدام السيارات المفخخة وأعمال الإرهاب وإسقاط البراميل المتفجرة واستخدام التحويج كسلاح من أسلحة الحرب. وعقب المشاركة الطويلة في الجهود الرامية إلى إنهاء ناسور الولادة، وهو الهدف من مشروع القرار الذي يقدمه وفد بلدي تقليديا إلى الجمعية العامة، ندين وضع العراقيل في طريق إمكانية حصول المرأة على خدمات التوليد في حالات الطوارئ في البلدان التي تشهد نزاعات، وهو ما يسهم بشكل أساسي في زيادة مستويات مرض ووفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة.

ونظرا للتأخير الناتج عن وباء الإيبولا في عمليات بناء السلام في البلدان المتضررة، وإضافة إلى المجالات التي يغطيها قرار اليوم، ينبغي للمجلس أن يتناول مسألة الرعاية الصحية في حالات النزاع بطريقة أعمق قدر الإمكان. وإدراكا لأهمية هذه المسألة، ركزت الرئاسة السنغالية لمبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية - فريق أوصلو، الذي يشمل إضافة إلى بلدان الجنوب الأفريقي البرازيل وفرنسا واندونيسيا وتايلند والنرويج - على تحسين سبل معالجة حالات الطوارئ الدولية الصحية التي يمكن أن تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين. وهذا هو الهدف من تأييد السنغال الكامل لقرار اليوم، الذي يحدونا الأمل في أن يقدم إسهاما كبيرا في تحسين الحالة الإنسانية في النزاعات المسلحة.

إن عقد هذه الجلسة قبل بضعة أيام من انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني التي ستعقد في اسطنبول يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو، هو مصدر للأمل والارتياح. وسيكون هذا المؤتمر الأول من نوعه، وسيقدم فرصة لقادة العالم لتأكيد التزامهم بإنهاء أسوأ أزمة إنسانية على الصعيد العالمي، بما في ذلك معالجة مسألة الرعاية الصحية في سياق النزاع المسلح. ويسرني أن أؤكد مجددا التزام السنغال الحثيث بتسوية تلك النزاعات.

يجب علينا أن نقلق من أننا بدلا من أن ندفع في اتجاه اتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع، يصبح القرار بالنسبة لنا، مجرد خطوة سياسية بلاغية أخرى تخدم مصالح بلدان معينة، مما يجعل القرار مجرد أداة للدعاية لصالح هذا الطرف أو ذاك. ونحن نعتقد أن العاملين في المجال الإنساني والطبي لا يستحقون أن تصبح هذه المناقشة مسألة دعائية ومواجهة بين الدول ذاتها التي تواجه بعضها البعض في ميدان المعركة. إننا نعتقد أن التعامل مع انتهاكات القانون الإنساني الدولي هذه يجب أن يتم بشفافية وعلى قدم المساواة. ولا توجد أي وفيات أو ضحايا من هذه الفئة أو تلك. إنهم جميعا ضحايا الهمجية، أينما حدثت ومهما كانت أسبابها.

ومن الصعب بالنسبة لنا أن نفهم كيف أنه من الممكن، في الوقت الذي نستخدم فيه أسلحة بكل هذه الدقة التكنولوجية، إلى جانب قدرتها على القتل عن بعد أو عن طريق الربط بالسواتل مهما كانت المسافات، أن تقع أخطاء، وتقصف المستشفيات، على الرغم من حقيقة وجود مرافق عامة معروفة مواقعها بشكل جيد. إن موقعها معروف بالنسبة لجميع أطراف النزاع، بل قد تكون ثمة بروتوكولات معمول بها لتجنب قصف تلك المرافق. ولا نفهم كيف يمكن أن يحدث ذلك، كما أننا لا نفهم كيف يمكن الإشارة إليها كأخطاء. إننا نعتقد أن مهاجمة مرافق العمل الإنساني والمستشفيات، قد أصبحت عملا متعمدا ووسيلة لتثييط عزيمة السكان المدنيين، كما رأينا في الحملة الإسرائيلية السابقة ضد الشعب الفلسطيني، حيث كان الإسرائيليون على دراية كاملة بالأهداف التي كانوا يقصفونها. ومع ذلك، واصلوا قصف تلك المرافق. وفيما يخصنا، تشكل هذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي جرائم حرب. ولا يعذر أحد بتجاهله للقانون. ونحن نعتقد أنه ينبغي التحقيق في هذه الحالات التي حدثت بتراهة، ولا يمكن للجناة القيام بدور الخصم والحكم، في هذا النوع من الحالات.

سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعامي ١٩٧٧ و ٢٠٠٥، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تلك الانتهاكات التي تحدث يوميا في النزاعات المسلحة الدموية اليوم في المناطق الهامة من العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا. ونرى أنه من غير المقبول أن يصبح العاملون في القطاعين الصحي والطبي أهدافا في مناطق الحروب. ولا يمكن السماح بقصف المستشفيات وقتل الأطباء والجرحى والمرضى في المستشفيات أو حتى حرقهم أحياء، كما ذكر الأمين العام. ويبدو أن الحياة بالنسبة للكثيرين لم تعد لها أي قيمة.

إننا نشهد نزاعات تجر البشرية إلى أوقات الفاشية والحروب المهلكة التي لا تنظم بأي شكل من الأشكال.

لم تشارك فتزويلا أبدا في حرب أو نزاع مسلح منذ حرب استقلالنا التي حررتنا قبل ٢٠٠ عام. ولم نشارك أبدا، ولن نشارك في مواجهة كجزء من أي ائتلاف حرب أو دمار، ولن نقوم بغزو أي بلد آخر. لهذا السبب، فإننا نفهم بوضوح سخط وإحباط ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة "أطباء بلا حدود". ويجب ألا نسمح بأن يصبح القرار الذي اتخذناه للتو مجرد خطاب دبلوماسي.

في البداية، أود الإشارة إلى أن أعضاء مجلس الأمن المشاركين في تحالفات وحروب وعمليات غزو، هم بالذات الذين يجب أن يبدؤوا بالاعتراف بأفعالهم المخالفة للقانون الإنساني الدولي. ويتعين عليهم أن يمنعوا حلفاءهم أو جيوشهم من المشاركة في تلك الأنواع من الجرائم. ونحن نعتقد أن الخطوة الملموسة الأولى التي يجب أن يتخذها مجلس الأمن تتمثل في ضمانه لإدانة أعضائه المشاركين في هذه النزاعات والتحالفات والحروب لتلك الجرائم، وعقابهم لحلفائهم أو جيوشهم التي تنتهك بشكل صارخ القوانين التي نناقشها اليوم. إننا نشهد انزلاقا خطيرا للهمجية، في انتهاك مطلق للقانون الدولي، ويجب أن نضمن إيقاف ذلك، وتجنبه بصورة نهائية، بداية من هنا في مجلس الأمن.

تعرضت سلامة العاملين في المجال الطبي والمنظمات الإنسانية العاملة حصراً في المجال الطبي، والمرافق والمعدات الطبية أثناء النزاعات المسلحة بشكل متزايد للتهديد خلال السنوات الأخيرة، مما أثار اهتماماً دولياً واسعاً. إن الصين تشيد بالعاملين في المجال الطبي ومنظمات المساعدات الإنسانية، على تعريض أنفسهم ومقراتهم للخطر لإنقاذ الأرواح ورعاية الجرحى والمرضى. ونحن قلقون بشأن سلامة هؤلاء الموظفين والمرافق الطبية والمعدات ذات الصلة. ولذلك، فإننا نؤيد تعزيز حماية المجتمع الدولي لهم.

أود أن أؤكد النقاط الأربع التالية.

أولاً، تشكل حماية الطواقم والمرافق الطبية خلال النزاعات المسلحة مسؤولية لا مفر منها تقع على عاتق الدول والأطراف في النزاعات. وتتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن حماية السكان في كامل إقليمها، ويجب عليها تكثيف حماية الطواقم والمرافق الطبية. ويجب على أطراف النزاع احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفاء منها بالتزامها بحماية الطواقم والمرافق الطبية، وذلك لضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب. وينبغي التحقيق في أعمال العنف والهجمات والتهديدات التي تطال الطواقم والمرافق الطبية، خلال النزاعات المسلحة ومعاينة الدول لمقترفيها وفقاً للقانون. كما يجب على المجتمع الدولي تقديم المساعدة والدعم اللازمين، بعد التشاور الكامل مع الدول.

ثانياً، ينبغي للعاملين في المجال الطبي والمنظمات الإنسانية العاملة في المجال الطبي، تنفيذ أنشطة المساعدة الإنسانية أثناء النزاع المسلح، والامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تماماً، واحترام المبادئ الإنسانية، والحياد والتزاهة والاستقلال عند تقديم المساعدات الإنسانية، والاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتجنب أي تورط في النزاع أو دعم أي طرف من أطراف النزاع.

إننا نعتقد أن هذه الانتهاكات لا تهدد فقط رفاه وأمن وحياة الملايين من المدنيين، وتعمق الأزمة، ولكنها تمثل أيضاً تحدياً هائلاً لأفراد الخدمات الطبية والإنسانية. وكما أشار إلى ذلك ممثلاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة "أطباء بلا حدود" في وقت سابق، من الصعب عليهم القيام بعملهم الإنساني. ونحن نعتقد أنه يجب علينا جميعاً المساعدة على حل تلك المعضلة، واتخاذ مجلس الأمن لإجراءات.

أخيراً، أشير إلى أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بحماية مدنييها، والتقيد بالقرارات المتصلة بالقانون الإنساني الدولي. إننا نعتقد أيضاً أن الاقتراح المتعلق بتقديم الأمين العام تقريراً بشأن تنفيذ هذا القرار على أساس قطري، وتقديم إحاطة إعلامية للمجلس مرة في السنة بشأن تنفيذه.

وسيقوم بلدنا فتزويلاً بكل ما هو ممكن، من خلال الإسهامات التي قد يكون قادراً على تقديمها، من الناحية السياسية والأخلاقية والمعنوية، لضمان بذل الجهود الرامية إلى وقف ويلات الحرب التي نشهدها ومساعدتها على تحقيق ذلك. ومن المهم للغاية أن نحقق السلام، ونمكن العاملين في المجال الطبي من الاستمرار في القيام بعملهم الإنساني الاستثنائي، على نحو يصب في مصلحة الحياة والإنسان.

السيد ليو جيبي (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأنا متأكد من رئاستكم باقتدار لأعمال مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو، على نحو مثمر ومنتج. وأود مرة أخرى، الإعراب عن خالص تقدير وفد الصين لأعضاء المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا خلال شهر نيسان/أبريل. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية. وقد استمعت الصين بعناية للإحاطات الإعلامية التي أدلى بها السيد بيتر ماورر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وممثل منظمة "أطباء بلا حدود".

والسيدة جوان ليو، رئيسة منظمة أطباء بلا حدود، على تقاسم آرائهم وأفكارهم الثابتة فيما يتعلق بالموضوع قيد النظر. وتضيف إحاطاتهم الإعلامية قيمة كبيرة إلى مناقشتنا اليوم.

وترحب ماليزيا باتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي شاركنا في تقديمه إلى جانب عدد كبير من الدول الأعضاء. ونثني على قيادة مصر واليابان ونيوزيلندا وإسبانيا وأوروغواي لهذه المبادرة الهامة التي تأتي في مرحلة حرجية للغاية. ويمثل هذا القرار معلما هاما ويبرز بوصفه استجابة حسنة التوقيت من قبل المجلس في سياق الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، خاصة بالتصدي للهجمات المتكررة وغير الإنسانية المتزايدة التي تشنها الأطراف في النزاعات المسلحة على مؤسسات الرعاية الصحية .

فقد أُستهدفت وقُصفت المدارس والمرافق الطبية في غزة في عام ٢٠١٤ أثناء الهجمات العسكرية التي شنتها القوات الإسرائيلية، وأسفرت عن قتل وتشويه الآلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ووقعت تلك الهجمات بالرغم من تقاسم خدمات المرافق المدنية مع السلطات الإسرائيلية. وفي قندوز، بأفغانستان، تعرض مرفق طبي تديره منظمة أطباء بلا حدود مرارا للقصف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ما أدى إلى قتل العشرات من المدنيين، بمن فيهم بعض المرضى والموظفين الطبيين. ومؤخرا جدا، أسفر هجوم على مستشفى القدس في سوريا عن مقتل ٥٧ مدنيا، وقد كان ذلك مؤشرا جديدا على زيادة تدهور حماية المدنيين والموظفين الطبيين والمرافق الطبية. ومثلما لاحظ العديد من المتكلمين السابقين، فقد كان أحد الضحايا البارزين في ذلك الهجوم طبيب الأطفال الوحيد المتبقي في حلب، محمد وسيم ماس. وعلى الرغم من الضغط الذي لا يطاق من جراء العيش في مدينة تحت الحصار، اختار الدكتور ماس البقاء في حلب لمعالجة الجرحى، وكما قال أصدقاؤه "لمساعدة أولئك الأطفال الصغار الذين يصرخون

وذلك هو الأساس الذي يقوم عليه تقديم المساعدة الإنسانية - أي كسب تفهم وثقة جميع الأطراف - بما يوفر ضمانا هامة لكفالة سلامة الموظفين الطبيين والمرافق الطبية في مناطق النزاع.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل باستمرار بذل جهود الدبلوماسية الوقائية والمساعدية الحميدة بهدف السعي نحو تسوية الخلافات بين الأطراف بالوسائل السلمية، بما في ذلك عبر الحوار والتفاوض، كي يتسنى إيجاد حل سياسي للمسائل، ومنع أو احتواء النزاعات تفاديا لتصعيدها حتى يصبح ممكنا حماية الموظفين الطبيين ومرافقهم من التهديدات.

رابعا، ينبغي أن تنفذ الأمم المتحدة إجراءاتها بالتعاون مع المنظمات المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية، وينبغي للأمم المتحدة إجراء تحليلات وتقييمات متعمقة للمخاطر والتحديات التي تواجهها أنشطة المساعدة الإنسانية في مناطق النزاع، والاستمرار في الاتصالات والتنسيق مع جميع الأطراف في النزاع، على أساس من احترام آراء الدول، بهدف تعزيز حماية الموظفين الطبيين والمرافق الطبية. وينبغي للموظفين الطبيين المعنيين ومنظمات المساعدة الإنسانية التأهب إلى أقصى حد ممكن لأجل ضمان سلامتهم وحمايتهم، علاوة على إنشاء آليات فعالة للاتصالات مع الدول والأطراف في النزاع ووكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشاطر أعضاء مجلس الأمن الآخرين تقديم التهئة لكم ولفريقكم، سيدي الرئيس، على تولي مصر رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأؤكد مجددا تعاون وفد بلدي الكامل، ونتمنى لكم ولفريقكم كل النجاح. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الصادق للسفير ليو جيبي وفريقه، لقيادة الصين الفعالة للمجلس في شهر نيسان/أبريل.

وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي - مون، والسيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر،

وعليه، ندعو إلى إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في جميع المزارع المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين والممتلكات المدنية في سياق النزاعات المسلحة. وتتفق مع السيدة ليو في القول بأنه لا يمكن أن يكون الجناة محققين وقضاة أو هيئات محلفين. والدول الأعضاء ملزمة بالتعاون مع المحاكم والهيئات القضائية الدولية ذات الصلة في ضمان المساءلة عن جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وفقا لالتزاماتها الدولية.

وختاماً، فإننا نشعر بالتواضع والتأثر إزاء التزام وتضحية الموظفين الطبيين والعاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم، الذين ما برحوا يكرسون حياتهم لإنقاذ الآخرين تحت ظروف شاقة وخطرة. ونود أن نحیی أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل تحقيق تلك الأهداف السامية. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل حماية وضمان سلامة العاملين في المجال الطبي والمرافق الصحية في حالات النزاع المسلح، وهو تعهد تلتزم به ماليزيا تماماً.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

يطيب لي في البداية، أن أتوجه بخالص الشكر لكل من اليابان ونيوزيلندا وإسبانيا وأوروغواي وهي الدول التي اشتركت معها مصر في تقديم هذا القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) الهام حول موضوع الرعاية الطبية في النزاعات المسلحة. وأود في هذا الإطار أن ألفت النظر إلى الأسلوب الفريد الذي تم به بلورة هذه المبادرة. ولعلها هي المرة الأولى التي يشترك فيها خمسة من الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن في جهد جماعي لصياغة مشروع قرار، وقيادة وتنسيق المشاورات حوله بأسلوب منفتح وشفاف وجامع مع كافة أعضاء المجلس، وصولاً لاعتماده بالإجماع، الأمر الذي انعكس على التأييد الواسع الذي حظي به القرار بين أعضاء الأمم المتحدة وقيام عدد كبير من الدول بالاشتراك في تقديمه.

يشهد العالم اليوم ظاهرة مقلقة للغاية تتمثل في تنامي وتيرة الهجمات الموجهة ضد المنشآت الطبية والعاملين في

من الألم، بدلاً من الانضمام إلى أسرته في تركيا. وسمعنا أيضاً الوصف المروع الذي قدمته السيدة ليو للهجمات على مرافق منظماتها في اليمن، ونشاطها ذات مشاعر الغضب والضيقة. وتظل تلك الهجمات مرفوضة، سواء كانت متعمدة أو غير ذلك. فهي تعد انتهاكاً للمبادئ الأساسية الراسخة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك "اتفاقية جنيف الرابعة" علاوة على كونها انتهاكاً لمبادئ الإنسانية والحياد والتزاهة والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية. وتشكل الهجمات الموجهة ضد الموظفين الطبيين والمرافق الصحية أيضاً فظائع إضافية ترتكب بحق الأطفال. فهي لا تقتل الأطفال وتشوههم فحسب، بل تحرمهم أيضاً من الحصول على العلاجات التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك الرعاية المنقذة للحياة.

ويدل اعتماد القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بالإجماع على عزم المجلس الجماعي على التصدي لزيادة تدهور حماية المدنيين في أوقات النزاع. وإذ نسعى إلى صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن تظل حماية المدنيين في صميم عمل المجلس. ويجب علينا أن نرفض فكرة اتخاذ "الأضرار الجانبية" ذريعة لشن الهجمات على المدنيين والممتلكات المدنية. وبالمثل، فقد أصبحت مكافحة الإرهاب، للأسف، حجة سهلة لشن الهجمات على المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والموظفين الطبيين إلى جانب المرافق الطبية. فإن كنا نشن الهجمات العشوائية على المدنيين والمرافق المدنية بحجة مكافحة الإرهاب، فإن ذلك يعني - من وجهة نظر الضحايا - أننا لا نختلف عن الإرهابيين. ومثلما تم النص عليه بوضوح بموجب القانون الدولي، فإن الهجمات الموجهة عمداً ضد المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك الخدمات الطبية والعاملين في المجال الإنساني والمرافق الطبية، تشكل جرائم حرب.

وتؤيد ماليزيا تأييداً قوياً المطالبة بضمان المساءلة بوصفها خطوة حاسمة في مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بحماية المدنيين والممتلكات المدنية أثناء النزاعات المسلحة.

فيما يتعلق بحماية المرضى والمصابين والعاملين في المجال الطبي والمستشفيات والمنشآت الطبية، وبما يبعث برسالة سياسية قوية مفادها أنه أصبح من غير المقبول أو المحتمل أن تستمر هذه الاعتداءات دون رد فعل أو محاسبة من قبل دولنا، وأنه يجب تضافر الجهود الدولية من أجل منع وقوع مثل هذه الانتهاكات الجسيمة. وفي ضوء ما تقدّم، سعى القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) الذي تم اتخاذه اليوم لإدانة هذه الانتهاكات وحثّ الدول على اتخاذ إجراءات عمليّة وفعّالة من أجل منع وقوعها ومعالجتها، كما طالبها أيضاً بتوفير سبل آمنة للنفاذ للرعاية الطبية دون عوائق.

ختاماً، أودّ أن أؤكد على أن مشاركة مصر في تقديم هذا القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) إنما تنبع من حرصها الشديد على إعلاء القيم والقواعد السامية للقانون الدولي الإنساني الرامية إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلّحة، وخاصة فيما يتعلق بضمان النفاذ إلى الخدمات الطبية للمحتاجين إليها من المرضى والمصابين أثناء النزاعات، ولا سيما بالنسبة للفئات المستضعفة والأكثر عرضة للانتهاكات من النساء والأطفال دون أي تمييز أو انتقائية، بالإضافة إلى زيادة الوعي داخل المجلس بهذه الانتهاكات حتى يتسنى توفير مناخ أكثر أمناً للمرضى والجرحى وللعاملين في المجال الطبي على الأرض.

كما لا يفوتني في النهاية أن أعرب عن خالص التقدير والامتنان للتضحيات العظيمة والدور الإنساني النبيل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وغيرهما، في تقديم الخدمات الطبية للمدنيين الأبرياء الذين يقعون فريسة صراعات ونزاعات وهجمات دموية وإرهابية دون ذنب اقترفوه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

لا توجد أية أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

المجال الطبي، فضلاً عن قيام أطراف النزاعات المختلفة بوضع العراقيل أمام إنفاذ الخدمات الطبية للمحتاجين.

الأمر الذي يمثل تحدياً غير مسبوق للدعائم الرئيسية للقانون الإنساني الدولي ولإنفاذ مبدأ حماية المدنيين أثناء النزاعات. إن مصر تؤمن بأن هذه الهجمات إنما تؤجج مشاعر الكراهية والاحتقان بين أطراف النزاع وأطراف المجتمع المختلفة بما يقوّض فرص التوصل إلى تسويات سلمية للنزاعات الدائرة. ولعلّ خير مثال على مدى إلحاح هذه القضية هو الفضاء التي لا يزال يتعرض لها القطاع الطبي في العديد من النزاعات حول العالم، ولا سيما في سورية بسبب النزاع الدائر هناك منذ ٥ سنوات.

إن القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبورتوكولاتها الإضافية، يوفر بشكل قاطع الحماية للمنشآت الطبية والعاملين في المجال الطبي ووسائل النقل والمعدات الطبية، كما يضع قواعد صارمة تحمي النفاذ إلى الرعاية الطبية للمرضى والجرحى في أوقات النزاعات المسلّحة. دعوني أؤكد هنا أن انتهاك ذلك يظلّ أمراً مرفوضاً ومداناً أمس واليوم وغداً، وأن محاسبة المسؤولين عنه أيّاً كانت انتماءاتهم هو واجب على الدول وعلى المجتمع الدولي أن يضمنه. وتلزم هذه القواعد كافة أطراف النزاع، سواء كانت من حكومات أو من الجهات الفاعلة من غير الدول من الجماعات المسلّحة، وتحظر على كافة أطراف النزاع إرغام العاملين في المجال الطبي على ارتكاب أنشطة تخالف آداب مهنتهم أو منعهم من أداء واجباتهم المهنية. وينص القانون الدولي كذلك على أن كافة الهجمات التي توجه عمداً ضد المستشفيات والمنشآت الطبية والعاملين في المجال الطبي إنما تمثل جرائم حرب، بما يضمن عدم إفلات مرتكبي هذه الجريمة من العقاب وتقديمهم للمحاكمة.

تسعى هذه المبادرة لاتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) المقدمة من الدول الخمس المشار إليها إلى حث مجلس الأمن على إعادة التأكيد على الأطر القانونية القائمة التي تلزم كافة أطراف النزاع